الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR تيسمسيلت

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبتين:

عطاطفة كهينة

عايد صارة

إشراف الاستاذ:

* زيان موسى مسعود

لجنة المناقشة

الأستاذ:	زيان بروجة علي	رئيسا
الأستاذ:	زيان موسى مسعود	مقررا
الأستاذ:	سالم مجدي عادل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

لك ربي هذا القليل من العلم سعيا منا و أحمدك.....

إلى الحبيب المشفع ونور الهدى .....

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.....

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود.....

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب

أمي .....أمي .....أمي.....

إلى سندي في الحياة أبي الغالي.....

إلى أختي سولاف إلى إخوتي عماد، سفيان، نور الدين وسيد أحمد و إلى كل أخواتي الباقين حفظهم الله .....

إلى أمي الثانية خالتي الغالية أطال الله في عمرها.....

إلى صديقاتي كلا باسمه .....

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .....

إلى كل من امتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة.....

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.....

كهينة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب والحنان، الى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب:

أمي .....أمي .....أمي

إلى تاج رأسي وقرة عيني إلى أحن وأكبر قلب، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم

المتواصل إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق على صفحة بيضاء

أبي العزيز.

الحبيبة مريم التي أتمنى لها النجاح في مشوارها

أخي بلال أتمنى له التوفيق والتيسير من الله، والأخ الصغير ياسين الله يوفقهم

ويحميهم جميعا.

إلى صديقاتي مريم، كهينة، اسمهان الله يسعدهم.

إلى جميع أفراد عائلتي من دون استثناء.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

صارة

الشكر

مصداقا لقوله تعالى:" **ولئن شكرتم لأزيدكم**" أحمد وأشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي ليتكلل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكونسندا علميانافعا لكل من يطلع عليه وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"**ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه**" .

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف " زيان موسى"لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة المناقشين

وأعبر عن خالص شكري لكل من ساهم في إعداده هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة مشجعة.

وفي الأخير أقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا في مختلف الأطوار الدراسية.

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر

الملخص

فهرس المحتويات..... I

قائمة الأشكال والجداول..... V

قائمة الاختصارات VIII

قائمة الملاحق..... X

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري

تمهيد 2

المبحث الأول:نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري 3

المطلب الأول: مرحلة تأسيس الجهاز البنكي الجزائري والقيام بالتأميم 3

المطلب الثاني: هيكل الجهاز البنكي بعد الإصلاح بعد الإصلاح المالي وإعادة هيكله..... 5

المطلب الثالث:هيكل الجهاز البنكي خلال الفترة(1986-1989)..... 7

المطلب الرابع:إعادة تنظيم النظام البنكي على ضوء قانون النقد والقرض..... 9

المبحث الثاني: هيكل النظام الصرفي الجزائري..... 17

المطلب الأول: البنك المركزي..... 17

المطلب الثاني: البنوك التجارية..... 19

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة..... 22

المطلب الرابع: البنوك الإسلامية..... 24

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية..... 26

المطلب الأول: الأدوات الكمية(غير المباشرة) للسياسة النقدية..... 26

المطلب الثاني: الأدوات النوعية(المباشرة) للسياسة النقدية..... 28

المطلب الثالث: الادوات الاخرى للسياسة النقدية 29

خلاصة..... 31

الفصل الثاني: وسائل الدفع المصرفية الالكترونية

تمهيد..... 33

المبحث الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع 34

المطلب الثاني: مفهوم وسائل الدفع المصرفية 34

المطلب الثالث: أشكال وسائل الدفع المصرفية 36

المطلب الرابع: العوامل المؤدية لتطور وسائل الدفع المصرفية..... 36

المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع المتطورة..... 42

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع المصرفية المتطورة 43

المطلب الثاني: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية 43

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية..... 46

المبحث الثالث: وسائل الدفع المصرفية الالكترونية..... 47

المطلب الأول: البطاقات البنكية 48

المطلب الثاني: البطاقات الذكية..... 49

المطلب الثالث: النقود الالكترونية والشيكات الالكترونية..... 51

المطلب الرابع: المحافظ الالكترونية والتحويلات الالكترونية..... 52

خلاصة..... 54

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت

تمهيد..... 59

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 60

المطلب الأول: التعريف ببنك لفلاحة والتنمية الريفية، مراحل تطوره، والمبادئ التي يرتكز عليه..... 60

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه، موارده، وأهم وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة لديه..... 63

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 67

المطلب الرابع: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت..... 68

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لوسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحديث النظام المصرفي 70

المطلب الأول: أداة جمع البيانات 70

المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة..... 70

المطلب الثالث: المعالجة الاحصائية 71

خلاصة.....	**86**
خاتمة	**88**
قائمة المراجع.....	**92**
الملاحق.....	**98**

الملخص

يعتبر تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية مجالا ذو أولوية بالنسبة للجزائر في المرحلة الراهنة لتدارك الأثر المسجل في هذا المجال واستكمالا لمسار الاصلاحات المصرفية وارساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات التي تشهدها البيئة المصرفية، وفي ظل هذه التغيرات عمل النظام المصرفي على اتباع العديد من الاتجاهات في مجال تقديم أحدث الخدمات المصرفية، وكنتيجة للتطور التكنولوجي ظهرت وسائل الدفع الالكترونية والتي ساعدت بدورها في تحديث القطاع المصرفي بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة كونها ساهمت في تسهيل المعاملات المصرفية بسرعة فائقة مهما كان بعد المسافة بطريقة آمنة.

الكلمات المفتاحية:النظام المصرفي الجزائري، وسائل الدفع الالكترونية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Le résume

La mise à jour et la modernisation des opérations financière est un domaine de prioritaire pour l'Algérie au stade actuel à l'adresse enregistrée dans ce domaine en complément de la voie des réformes bancaires et financière jeter les base du systeme bancaire se caractérisé par la modernité pour être en mesuré de relever les défis qui se déroulent dans l'environnement bancaire, en vertu de ces changement le fonctionnement du système bancaire à la suivre plusieurs tendance dans la prestation des derniers services bancaire, en conséquence du développement technologique a émergé les moyens des paiementélectroniques ce qui a contribué à moderniser le système bancaire en général et la banque de l'agriculture et du dévloppement rural en particulier étant contribué àfaciliter les transactions bancaires tres rapidement quelle que soit la distance et de manière sécurisée.

Les mots clés: Le système bancaire Algérienne, les moyens de paiement électronique, la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-01)	بنية النظام البنكي لسنة 2011.	16
(01-02)	أنواع البطاقات البنكية.	51
(02-02)	الشكل العام للشيك الالكتروني.	53
(01-03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	68
(02-03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت.	69
(03-03)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس	72
(04-03)	توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر.	73
(05-03)	توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي.	74
(06-03)	توزيع مفردات العينة وفق متغير سنوات العمل في البنوك.	75
(07-03)	توزيع مفردات العينة وفق متغيروسائل الدفع الإلكتروني المتوفرة في البنك	76
(08-03)	الدورات فيما يخص المعاملات المصرفية الالكترونية	77

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان	الصفحة
(03-01)	توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس.	71
(03-02)	توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر.	72
(03-03)	توزيع مفرداتالعينةوفق متغير المستوى التعليمي.	73
(03-04)	توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات العمل في نشاط البنوك.	75
(03-05)	توزيع مفردات العينة وفق متغير وسائل الدفع الإلكتروني المتوفرة في البنك.	76
(03-06)	توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد الدورات فيما يخص المعاملات المصرفية الإلكترونية.	77
(03-07)	أسلوب ليكارت الخماسي.	78
(03-08)	اختبار الثبات لصحة الاستبيان.	79
(03-09)	يوضح إجابات الأسئلة ودلالتها.	79
(03-10)	التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والتباين لفقرات المحور الأول	80
(03-11)	التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والتباين لفقرات المحور الثاني.	82
(03-12)	التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والتباين لفقرات المحورالثالث	84

قائمة المختصرات

الرمز	الشرح
BADR	Banque de l'Agriculture et de Développement Rural
RMI	Réseau Monétaire Interbancaire
PMI	Petite et Moyenne Industrie
PME	Petite et moyenne Entreprise
CIB	Carte Inter Bancaire
CBR	Carte Bancaire de Retrait
TPE	Terminal de Paiement Electronique
GAB	Guichets Automatique Banques

الملحق رقم (**01**)	الصراف الآلي GAB.
الملحق رقم (**02**)	البطاقة البنكية الذهبية CIB GOLD.
الملحق رقم (**03**)	بطاقة الدفع CIB.
الملحق رقم (**04**)	الصراف الآلي GAB.
الملحق رقم (**05**)	بطاقة بنكية CIB.
الملحق رقم (**06**)	الصراف الآلي GAB.
الملحق رقم (**07**)	الاستبيان
الملحق رقم (**08**)	النتائج المتحصل عليها من خلال استخدام برمجية SPSS.

قائمة الملاحق

مقدمة

مقدمة

في الوقت الراهن تتعدد الأشكال والمسميات التي تأخذها أجهزة الوساطة المالية ولكن أول الأشكال التي عرفها الإنسان من هذه الأجهزة كانت المصارف.

مما لا يدعو مجال للشك البنوك على اختلافها وتنوع مستوياتها تلعب دورا أساسيا في تحريك عجلة نمو الاقتصاديات وتقدمها ذلك لكونها تقوم بتأدية مجموعة من الوظائف الأساسية التي لا تقتصر على مجرد الوساطة بل تتعداها إلى خدمة زبائنها (أفراد ومؤسسات) ومن خلال وضعها وسائل الدفع أمامهم لتسهيل تسوية معاملاتهم التجارية و غيرها.

وحتى تتمكن البنوك من تأدية تلك الوظائف وتأدية الدور الجوهري المتدخل في الأنشطة الاقتصادية والمالية و النقدية بصورة فاعلة، لا بد من تنظيمها و تنظيم أنشطتها وإدارة موجوداتها واستخداماتها المختلفة إلى جانب المؤسسات الأخرى غير البنكية ضمن الجهاز المصرفي الذي يستجيب لمجموعة من التدابير والترتيبات القانونية مشكلا جهازا مهما للاقتصاديات في العالم.

كما عملت البنوك في إطار سياسة تقريب الخدمة من العميل على إدخال قنوات الاتصال المختلفة في تقديم خدماتها وكذا إدخال التقنيات الإلكترونية في تأديتها وهذا لأجل التأقلم مع الاقتصاد الجديد المعروف بالاقتصاد الرقمي الذي يتميز بالعمل في بيئة إلكترونية، ولأجل تحقيق أهداف البنك والمحافظة على مكانته في ظل هذه التغيرات عمل على إتباع العديد من الاتجاهات في مجال تقديم أحدث الخدمات المصرفية.

لقد كان لبروز تكنولوجيا المعلومات والاتصال انعكاسا واضحا على العمل البنكي حيث دفعت بالبنوك إلى تبنيها مما أدى بهذه الأخيرة إلى عدم اقتصارها على تأدية الوظائف الكلاسيكية بل امتدت عملها ليشمل الصيرفة الإلكترونية ومن ثم تقديم الخدمات الإلكترونية بما فيها توفير أدوات دفع بنكية إلكترونية.

وقد كان ارتباط ظهور وسائل الدفع الإلكترونية بظهور البنوك الإلكترونية والتي تعتبر من أبرز مظاهر التكنولوجيا البنكية التي عرفتها الساحة البنكية خلال العشرين سنة الأخيرة ،حيث البنوك الإلكترونية بما فيها وسائل الدفع الإلكترونية سايرت تزايد عمليات التجارة الإلكترونية كنتيجة للتطور المتسارع والمدهش لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي أضافت أنواعا جديدة لتسديد المدفوعات وتسهيل المعاملات المالية إلكترونيا وفي العمل البنكي حيث أضافت عليه تغيرات بارزة غير مسبوقة تمس الخدمات التي تقدمها البنوك.

في مقابل كل ذلك تسعى الجزائر لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية فقد عملت المصارف الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية في ظل وجود العولمة التي تسعى إلى تحديث و تطوير نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق واستعمال وسائل الدفع الإلكترونية بل وأيضا يعاني من متعاملين يرفضون حتى التعامل بالوسائل التقليدية وانتقال العالم من عالم إلى عالم دون ورق، لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين المصارف الجزائرية ونظرائها من المصارف العربية والغربية لا تزال كبيرة.

الإشكالية:

ومن هنا تتمحور إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تحديثا لجهاز المصرفي الجزائري؟

و تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع

- هل التقنيات الحديثة للخدمات البنكية، تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي الجزائري؟

- ما هي عوامل انتشار وسائل الدفع الالكتروني؟ وما هي أثارها على عمل المصارف؟

- ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية؟

- ما واقع وسائل الدفع الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؟

فرضيات البحث:

- يعتبر التطور التكنولوجي مصدرا أساسيا و هاما في تحديث النظام المصرفي.

- استعمال ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل المصرفي أدى إلى انتشار وسائل الدفع الالكتروني.

- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تحديث النظام المصرفي، إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لازال يعتمد على الطرق التقليدية في معاملاته المصرفية.

الدراسات السابقة:

احتل موضوع وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تحديث النظام المصرفي نصيبا كبيرا من الأبحاث و الدراسات المقدمة إلى الملتقيات و المؤتمرات المعقودة في الجزائر، ومن بين تلك الأبحاث و الدراسات وقع اختيارنا إلى دراستين سابقتين نظرا لتركيز كل واحدة منها على موضوع معين فمنها من يتكلم عن وسائل الدفع الالكترونية و الأخرى عن النظام المصرفي الجزائري وهو الأمر الذي يشكل جوهر هذا البحث :

زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، شهادة الماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2009/2008، وقد استعرض هذا الباحث موضوع النظام المصرفي الجزائريمن جميع جوانبه كدراسة حالة، بحيث أن هذه الدراسة الأخيرة تتناول الموضوع من جانب تحديث الجهاز المصرفي العربي والتحديات التي تواجهها الصيرفة الشاملة، في حين تتناول دراستنا دور وسائل الدفع الالكترونية بغية تحديث النظام المصرفي الجزائري.

وأظهر في دراسته نظام الدفع الالكتروني في الجزائر ليصل في الأخير إلى جملة من النتائجوالتي من أهمها ما يلي:

- تعتبر الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم10/90 أهم محطة في تطوير الجهاز المصرفي و نقطة بداية تحرير القطاع المصرفي، حيث أصبح هيكل هذا الجهاز مكون من بنوك عمومية وطنية وأخرى خاصة أجنبية و بنك مختلط. وما يؤخذ على هذا الهيكل قلة البنوك الإسلامية العاملة فيه والتي بلغ عددها اثنان فقط وهما بنك البركة الجزائري و مصرف السلام الجزائري، كما يلاحظ غياب بنوك الاستثمار و الأعمال التي يعتبر و جودها ضروري لتوفير التمويل اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية في الوطن.

- معانات الجهاز المصرفي الجزائري من أوجه قصور عديدة تتمثل في فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي.

- بروز ملامح الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية من خلال القيام بتحديث أنظمة الدفع الالكتروني وغيرها من أهم مظاهر عصرنة البنوك الجزائرية لكنها تبقى بعيدة عن العالمية.

ويلخص في الأخير على ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات و التطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة.

بركان أمينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية،جامعة الجزائر، سنة 2014/2013 وقد استعرض الباحث في دراسته عن الصيرفةالإلكترونية، بحيث تتناول دراستنا مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في تحديث النظام المصرفي الجزائري، أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– أسهم التقدم التكنولوجي في تغيير ملامح الخريطة المصرفية الدولية إذ أدى إلى تحول كبير من المصارف إلى تغيير نمط عملها و تحولها و التوسع في استخدام التجارة الالكترونية و تقديم الخدمات المصرفية المتطورة إذ احدث تغييرا جذريا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للصيرفة.

–تعتبر تجربة الجزائر مع الخدمات المصرفية الالكترونية تجربة فتية فلا يمكن الحكم عليها لا بالفشل ولا بالنجاح إذ لاحظنا على هذا النوع يعرف تحسين مستمر حتى ولو كان بوتيرة بطيئة.

–نقص التواصل الالكتروني بين المصارف الجزائرية حيث هذا الأخير يسمح بتأسيس ارتباط مختلف البنوك مما ينتج عنه سهولة تحويل و انتقال رؤوس الأموال.

وتلخص في الأخير على تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة و البرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة، والنظر إلى هذا الأمر كونه الحجر الزاوية لأية عملية تحول باتجاه الصيرفة الإلكترونية مع القيام بحملات توعية للمواطنين من أجل توصيل فكرة النقد الالكتروني

أهمية البحث:

ترتبط أهمية دراستنا بأهمية النظام المصرفي الذي يرتبط بالتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم إذ أنه يساهم في تحريك مختلف النشاطات الاقتصادية و الجزائر من الدول التي اعتبرت القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية الحساسة و الدعامة الرئيسية له، بحيث عمدت على إجراء عدة إصلاحات في سبيل تحسين أداء هذا الجهاز وتطوير خدمات البنوك و جعله يتماشى مع التطورات العالمية التي جزء كبير منها

يعتمد على عصرنه النظام و اعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص، ومن ثم تقديم الخدمات الإلكترونية بما فيها توفير أدوات دفع بنكية إلكترونية.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نحصرها فيما يلي:

- عرض أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري.

-إبراز ما هي وسائل الدفع بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم وسائل الدفع الالكترونية.

-إبراز ما إذا كان وسائل الدفع الالكترونية لها دخل في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني الذييساعد في طرح القضية العامة بشكل نظري، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في الفصل الثالث وهو مناسب لتحليل واقع وسائل الدفع المتطورة في إطار الإصلاحات والتسوية الإلكترونية ومدى تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فقد تم استخدام برنامج SPSS الخاص بالدراسة الميدانية، وبرنامجExcel.

الصعوبات:

خلال فترة إعدادنا هذه الدراسة واجهنا عدة صعوبات منها:

- عدم دخول وسائل الدفع الالكترونية وتطبيقها في الجزائر.
- عدم وجود الوقت الكافي للموظفين للإجابة على فقرات الاستبيان.

أسباب اختيارنا البحث:

- الأهمية البالغة التي تمثلها وسائل الدفع الحديثة في اقتصاديات الدول من خلال كونه أهم مايعبر عن مظاهر العولمة.

- ابراز التعامل بوسائل الدفع الحديثة ودورها في تسهيل المعاملات مهما كان الزمان والمكان.

خطة وهيكل البحث:

لإعطاء هذا البحث حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى فصلين و فصل تطبيقي و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان النظام المصرفي الجزائري حيث يمكن اعتباره فصلا تمهيديا يهدف إلى حصر أهم المستجدات والتطورات في النظام المصرفي والتعريف بمكونات النظام المصرفي

وذلك من خلال ثلاث مباحث، يتناول الأول: تطور النظام المصرفي، الثاني مكونات النظام المصرفي والثالث عن أهم أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني:جاء بعنوان وسائل الدفع المصرفية الالكترونية حيث يتضمن الإطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية و ذلك من خلال ثلاث مباحث حيث يتضمن الأول نظرة عامة حول وسائل الدفع المصرفي والثاني ماهية وسائل الدفع المصرفية المتطورة والثالث أنواع وسائل الدفع الالكترونية.

الفصل الثالث: الفصل التطبيقي جاء تحت عنوان وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت تطرقنا فيه الى التعريف بوكالة بدر وأهم الخدمات المصرفية الالكترونية هذا من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة احصائية وذلك باستخدامنا طريقة الاستبيان في جمع المعلومات و البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS وExcel.

الفصل الأول

النظـــــام

المـــــصـــــرفـــــي

الجـــــزائـــــــــري

تمهيد:

إن المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني تطلبت إعادة تنظيم النظام المصرفي على وجه الخصوص فالبنوك التي تواجدت في الجزائر منذ العهد الاستعماري لم تمثل إلا فروعا للبنوك الفرنسية ومن ثم كان لزاما على الدولة الجزائرية المستقلة بذل كل جهودها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها من خلال عدة إصلاحات و تطورات شهدها النظام المصرفي الجزائري.

فباعتبار البنك المركزي الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية، فإن السياسة النقدية أخذت مكانة هامه بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى التي لم يكن ممكنا الحديث عنها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض(90-10) المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والذي ظهر فيها اعتماد السياسة النقدية كأسلوب تنظيم عرض وتداول النقود والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتهاوهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية طالما يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض الى:

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: مكونات النظام المصرفي.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

المبحث لأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري

كباقي الدول النامية، يحتل النظام المصرفي الجزائري مكانة هامة في تمويل الاقتصاد وهو يمثل حجر الأساس في النظام المالي، وسنحاول في هذا المبحث الإلمام بأهم المراحل التي مر بها هيكل هذا النظام.

المطلب الأول:مرحلة تأسيس الجهاز البنكي الجزائري والقيام بالتأميم

وكان ذلك خلال فترة (1962-1970)، حيث شهدت هذه الأخيرة لذل الدولة الجزائرية لجهود معتبرة واتخاذها قرارات تتعلق بضرورة تأسيس جهاز بنكي وطني في النصف الأول من الفترة وقرار التأميم خلال بداية النصف الثاني من الفترة.

إن الخطوة الأساسية الأولى التي أقدمت عليها الدولة الجزائرية تمثلت في تكوين نظام بنكي جزائري ومن ثم بسط سيادتها عليه، ولقد كان ذلك من خلال عدد من الإنجازات:

*إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) باعتباره مؤسسةعمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، على أنقاض بنك الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي وكان ذلك بموجب القانون رقم 144/62 المصادق عليه في 1962/12/13، والذي كلف بتأدية عدة مهام من بينها: إصدار النقود، الإشراف على السياسة النقدية مراقبة الجهاز البنكي وخدمة الخزينة العامة بمنحها قروض وتسبيقات دون أي قيد مهما كان نوعه[1].

*تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية(CAD) وكان ذلك بموجب القانون رقم 165/63 المؤرخ في 1963/5/7، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية(BAD) والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات. وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني و تشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة، المناجم، قطاع السياحة، النقل، التجارة، التوزيع، المناطق الصناعية، الدواوين الزراعية، قطاع الصيد، ومؤسسات الانجاز[2].

---

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص52.

[2] زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة،2009، ص126.

*تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)، وذلك بموجب المرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 1964/8/10، حيث يتولى مهمة تعبئة مدخرات الأفراد والعائلات في مقابل تمويل مشاريع السكن.

وبعد ذلك خطت الدولة الجزائرية الخطوة التالية والتي تمثلت في تأميم البنوك والمؤسسات غير النقدية الأجنبية وإنشاء البنوك التجارية، و لقد كان بدايتها سنة 1966.وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي:[1]

*البنك الوطني الجزائري(BNA) بموجب الأمر رقم178/66 المؤرخ في 1966/6/13.

*القرض الشعبي الجزائري (CPA) بموجب الأمر رقم 75/67 المؤرخ في 1967/5/14.

*البنك الخارجي الجزائري (BEA) بموجب الأمر رقم 204/67 المؤرخ في 1967/10/1.

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي، التجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، إما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، وفي حين تخصص بنك الجزائر الخارجي(BEA) في تمويل التجارة الخارجية.[2]

وبالإجمال ضمن هذه المرحلة،الجهاز البنكي الجزائري تمت استقلاليته عن التبعية للخارج كما انه تضمن دائرتين:

الدائرة المصرفية: وتشملالبنك المركزي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي، حيث تقوم بتمويل النشاط الاقتصادي وذلك تبعا للتخصص البنكي، البنك المركزي والخزينة العمومية التي تم إنشاءها في 1962//8/8 كليهما تدخل في تمويل القطاع الفلاحي .

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2006 ، ص 30،31.

الدائرة الادخارية الاستثمارية: ممثلة في الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وأخيرا قطاع التامين المتمثل في الشركة الوطنية للتامين (SAA) التي تأسست في 1963/12/12 كشركة مختلطة جزائرية مصرية ، و الصندوق الجزائري للتامين وإعادة التامين(CAAR) الذي تأسس في 1963/12/12[1].

المطلب الثاني: هيكل الجهاز البنكي بعد الإصلاح المالي و إعادة هيكله.

خلال الفترة (1971-1985) تبنت الجزائر أولإصلاح مالي وإعادة هيكلة البنوك كرد فعل ضد النقائص التي شهدها المرحلة السابقة والتي تمثلت في ضعف الوساطة المالية ومشكلة تمويل الاقتصاد الوطني وأيضا الضعف الذي صاحب تعبئة الادخار الوطني.

لقد تضمن الإصلاح المالي لسنة 1971، جملة من القرارات الحاسمة آنذاك تمثلت في النقاط التالية:[2]

-استبعاد البنك المركزي الجزائري عن تأدية الأدوار التي كان يؤديها قبل هذا الإصلاح، ومن ثم حيث أضحى يتولى تنفيذ كل ما يتخذه وزير المالية حينها من تدابير ومقررات في صيغة نشره للمناشير أو تقديم توجيهات، وأيضا في بعض الأحيان يستشار في بعض الأمور النقدية.

- إلغاء التخصص البنكي، ومن ثم أضحت البنوك التجارية غير ملزمة به، وإن كانت أسماءها توحي بتخصصها.

- إمكاني إعادة تمويل البنوك التجارية، ومن ثم هذه الأخيرة تكون في غنى عن البحث عن الموارد.

- إنشاء مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية[3].

[1] WWW.CAAR.COM.dz consulte le 20/01/ 2017.

[2] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 55

[3] بقبق ليلى أسمهان، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساته على فعالية السياسة النقدية**، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

أما فيما يخص إعادة هيكلة القطاع البنكي، فقد نجم عنها النتائج التالية[1]:

- تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية إلى البنك الجزائري للتنمية(BAD) حيث تم بموجب المرسوم رقم46/71 المؤرخ في 1971/6/30 ووضع تحت وصاية وزارة المالية وفق المخطط الرباعي الأول بدأت مساهمته في التنمية الجهوية و في تمويل المشاريع الإنتاجية المقررة.
- إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي تم بموجب المرسوم رقم 206/82 المؤرخ في 1982/3/16 طبعا بعد إقرارإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث أوكلت له مهام واضحة تحمل في تمويل كل هياكل و أنشطة القطاع الزراعي و كذلك الصناعة الزراعية.
- إنشاء بنك التنمية المحلية(BDL) وقد تحقق ذلك بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30، هذا الأخير كرس توليه مهام تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الجماعات المحلية و ذلك بمنحها قروض، و جمع ودائع التوفير، و القيام بعمليات الصرف و التجارة الخارجية.

وعلى العموم يمكن القول بأن النظام المصرفي في الجزائر حاليا يتضمن دائرتين:[2]

الدائرةالأولى: مصرفية مالية: وتشمل بنكا مركزيا وأربعة بنوك ودائع وبنكا متخصصا، ونقصد بذلك:

- ✓ البنك المركزي الجزائري (BCA).
- ✓ بنوك الودائع أو البنوك التجارية وهي: البنك الوطني الجزائري(BNA)، القرض الشعبي الجزائري(CPA)، بنك الجزائر الخارجي (BEA)، بنك التنمية المحلية (BDL) المتفرع حديثا من القرض الشعبي الجزائري .
- ✓ بنك الفلاحة للتنمية الريفية(BADR) و هو بنك متخصص في الزراعة.

الدائرة الثانية: ادخارية استثمارية: وتشمل بنكا للتنمية وصندوقا للادخار وشركتين للتأمين، ونقصد بذلك:

- ✓ البنك الجزائري للتنمية(BAD).
- ✓ الصندوق الوطني للادخار و الاحتياط(CNEP).

[1] فضيل فارس،مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ، ص57.

✓ الشركة الجزائرية للتأمين(SAA) و الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين(CAAR).

المطلب الثالث: هيكل الجهاز البنكي خلال الفترة (1986-1989)

شهدت هذه الفترة عزم الدولة الجزائرية على إصلاح النظام البنكي و ذلك من خلال تعديل النصوص التشريعية و التنظيمية، حيث بالفعل تكلل ذلك بإصدار قانونين، الأول في سنة 1986 والثاني بعد ذلك بسنتين تقريبا.

- **الإصلاح النقدي لعام1986**:[1]

بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

ودون الدخول في التفاصيل التي جاء بها القانون، يمكن القول مع ذلك التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنها.

*بموجب هذا القانون، استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

*وضع نظام بنكي علي مستويين. وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.

*استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخاروتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض. وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك ان تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها. كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.

*تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 194،195.

*إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.

- **قانون 1988:**[1]

بسبب استفحال آثار الطفرة البترولية في أواخر سنة 1985 و التي استمر مفعولها السلبي على الاقتصاد الوطني خلال بضع السنوات التي تلت صدور الأمر رقم12/86، من خلال انخفاض ملحوظ لمداخيل المحروقات وتأثير ذلك بصورة سلبية أيضا على حجم الإنفاق وعلى الأوضاع الاجتماعية وغيرها و بروز الحاجة الماسة للتمويل سارعت الدولة الجزائرية إلى مباشرة إصلاحات شاملة، والتي بدأت معالمها الأولىبإصدار قانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية –استقلاليتها- إلى جانب عدد آخر من الإصلاحات كان من بينها ضرورة إعادة النظر في قانون 12/86 الذي أضحت بعض نصوصه غير ناجحة فيما يخص النظام البنكي ككل من جهة أخرى عدم تلائمه مع المرحلة الجديدة.

إن إصلاحات سنة1988 أحدثت تغييرات هامة في الجهاز البنكي الجزائري، وكان ذلك من خلال تحديد المبادئ و القواعد التي تؤكد:

*تدعيم دور البنك المركزي وتخويله كامل الصلاحيات لأجلالإشراف على السير الحسن للسياسة النقدية واستخدامه لأساليب التحكم فيها.

*إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك في إدارة و وظائفها ومواردها المالية، مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية ومن منطلق ذلك وبموجب قانون1988 تعتبر البنوك كل منها شخصية معنوية تجارية ذات الاستقلالية المالية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية ، بالإضافة إلى ذلك السماح لها بالحصول على التمويل من خلال الاقتراض على المدى الطويل.

*تمكين المؤسسات المالية غير البنكية(المؤسسات المالية الوسيطة) كشركات التأمين وإعادة التأمين والبنك الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للادخار والتوفير من القيام بالتوظيف المالي.

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره،ص58،59.

المطلب الرابع: إعادة تنظيم النظام البنكي على ضوء قانون النقد و القرض

أظهرت النتائج على أرض الواقع الجزائري أنالإصلاحات المالية والبنكية التي تمت بموجب القوانين السابقة لم تكن ناجحة، لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في ذلك بالمباشرة في إصلاحات اقتصادية شاملة و كان من ضمنها الإصلاحات المالية والبنكية والتي أملتها الظروف ومختلف التوجهات التي كانت تميز الساحة الاقتصادية العالمية حينها كثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجية المعاصرة،فكانت البداية بإصدار قانون القرض والنقد رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، الذي تضمن مجموعة من المبادئ والإجراءات هي بإيجاز:

1-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط. ولكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساسالأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها. إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيمايلي:[1]

-استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.

-تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

-خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

2-الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة:

ويقصد من وراء ذلك تمويل الخزينة العمومية في حال تسجيلها لعجز لايعتمد على اللجوء التلقائي للبنك المركزي بل يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد ، لذلك جاء هذا القانون ليحقق ضمن هذا المبدأ:[1]

-استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

-تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

-الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

-تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض[2]:

حيث لم تصبح الخزينة المسئولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض وهذا لتحقيق مايلي:

*استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض.

*تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

*أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إداريةبل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع

4- إنشاء مجلس النقد والقرض:

والذي يتكون من المحافظ ونوابه الثلاث، بإضافة ثلاث موظفين ذوي مستوى عالي. حيث يعتبر المشرف على إدارة بنك الجزائر، وأيضا يعتبر السلطة النقدية. حيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بمايلي:[3]

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- إصدار النقود.
- المعايير و الشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي .
- الأهدافالخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية وحجم القرض.
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

5-وضع هيكل جديد للنظام البنكي: وذلك من خلال:

***البنك المركزي**:[1]

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض (90-10) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم بنك الجزائر.

المادة13: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.[2]

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون (المادة14) كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة في ذلك.

يمثل البنك المركزي قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخيرللإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية و من مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية.

ويكتسي نشاط البنك المركزي أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلق بتطور السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطور مصادر الإصدار النقدي.

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] مبروك حسين، **المدونة النقدية والمالية الجزائرية**، ، دار الهومة،الجزائر، 2004، ص 08.

***البنوك التجارية:**[1]

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون. وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور .
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن .[2]

وسائل الدفع هي جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أوالأسلوب التقني المستعمل[3]

مع العلم أن البنوك العاملة في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض رقم10/90 تضمنت إلى غاية نهاية سنة2001.

***المؤسسات المالية:**[4]

بحسب المادة 115 من قانون النقد والقرض، فإن المؤسسات المالية تعرف على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة111.

وبدورها تتضمن المؤسسات الملية الوطنية، المؤسسات المالية الأجنبية.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] عجة الجيلالي، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 04، شلف ، الجزائر، ص 308

[3] المادة 113 من قانون النقد والقرض

[4] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره،ص 64،65

*الفروع الأجنبية:[1]

أتاح القانون(90-10) إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية و يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ماجاء في المادة 127 من القانون.

وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر. ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات .

6-المؤسسات المالية الجديدةبعد قانون(90-10):

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي وابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي:[2]

1.إنشاء الصندوق الوطني للسكنCNL

2.إنشاء شركة تمويل الرهن العقاريSRH.

3.إنشاء صندوق ضمان القروض العقاريةCGCH.

4.إنشاء صندوق الترقية العقاريةCGPE.

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنكCNEP.B وتم تأسيس بنك البركة الجزائري في 1990/12/06 وهو مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية بنسبة51% جزائري و 49% سعودي وتعمل بصيغ إسلامية،وكانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص بها هي البنك الاتحاديUNION BANK في 1995/05/07 بمساهمة رؤوس أمال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال ولكن تم حله من طرف بنك الجزائر.

[1]بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 43،44.

[2]مفتاح صالح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات** ، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 09/08 مارس 2005، ص 117.

أ/**البنوك الخاصة الجزائرية**:وهي على الترتيب حسب تاريخ اعتمادها:[1]

- الخليفة بنك وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/27.
- البنك التجاري و الصناعي الجزائري(BCIA) و تم اعتماده في 1998/09/24.
- المجمع الجزائري البنكي(CAB) وتم اعتماده في 1999/10/28.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط(BGM) والذي تم اعتمادهفي 2000/04/30.

ب/البنوك الخاصة الأجنبية:[2]

لا بد من الإشارةأن مجلس القرض والنقد قام باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وهم كالتالي:

- سيتي بنك (Cite Bank) وتم اعتماده بتاريخ 1998/05/18
- البنك العربي التعاوني(ABC) والذي اعتمد بتاريخ 1998/09/24
- ناتكسي أمانة بنك(NatexisAmana Banque) وتم اعتماده بتاريخ 1999/10/27
- الشركة العامة (Sociétégénérale) وذلك بتاريخ 1999/11/4
- بنك الريان الجزائري (Al rayanalgérienBank) وذلك بتاريخ 2000/10/08
- البنك العربي (Arabebanc) وذلك بتاريخ 2001/10/15
- البنك الوطني لباريس(BNP ParibaS) وذلك بتاريخ 2002/01/31.

ج/**المؤسسات المالية**: تتضمن بدورها:[3]

- البنك الاتحادي(Union Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28
- فينالاب(Finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06
- Mouna Bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08
- البنك الدولي الجزائري(Algérieninternational bank) وذلك بتاريخ 2000/02/21

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 63،64.

[2] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 44،45.

[3] فضيل فارس،مرجع سبق ذكره، ص 65.

- سوفي نانس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09
- القرض الايجاري العربي للتعاون(Arabe leasing corporation) وذلك بتاريخ 2002/02/20

7-إصلاح السياسة النقدية:[1]

حيث لايمكن الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم (90-10)، وبذلك أسس القانون 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر حيث تم تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني الإجباري لأول مرة سنة 1994، ثم تطبيق سياسة السوق المفتوحة في نهاية سنة 1996، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك ، وعلى صعيد آخر ،اتخذت جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الميزانية كتخفيض العملة الوطنية، وتحقيق التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للدولة ثم تعديل معدل صرف الدينار الجزائري.

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 132،133.

الشكل (01): إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري لسنة 2011.

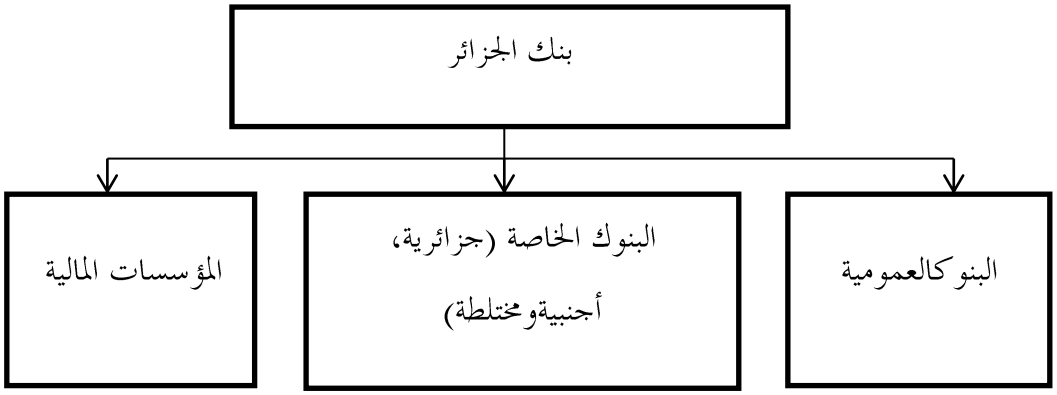

- البنك الوطني الجزائريBNA.
- القرضالشعبي الجزائريCPA.
- البنك الخارجيالجزائريBEA
- بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR
- بنك التنمية المحليةBDL.
- الصندوق الوطني للادخار والاحتياطCNEP

- سيتي بنكCite Banque.
- البنك العربي التعاوني.
- ناتكسي أمانة بنك .
- الشركة العامةSocietéGénéral.
- البنك العربي Arab Banque
- البنك الوطني لباريسBNP
- ترست بنك الجزائرTrust Bank.
- بنك الخليج الجزائر.
- فرع البنك الأردني.
- بنك السلام فرع بنكHSBC الفرنسي.
- بنك البركة.
- فرع البنك الفرنسي – فرع مؤسسة مالية

- البنك الجزائري للتنمية.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- القرض الايجاري العربي التعاوني.
- سوفي نانس بنك.
- سيتلام الجزائر.
- المغرب القرض الايجاري
- مؤسسة مالية برؤوس أموال تونسية.
- شركة القرض الايجاري.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على فضيل فارس، مرجع سبق ذكره ص 67،68.

المبحث الثاني: الهيكل النظام المصرفي الجزائري.

تختلف مكونات النظام المصرفي لأي دولة حسب الغرض من إنشاء البنوك و وظائفها فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية إضافة إلى القوانين التي تقنن تلك الوظائف داخل النظام المصرفي، ونظرا للمكانة التي تتمتع بها البنوك في الاقتصاديات المعاصر ومن خلال هذا المبحث نتعرض إلى البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، و البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: البنك المركزي.

أولا: تعريف البنك المركزي.

يتربع البنك المركزي على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أومن ناحية العمليات المصرفية، و هو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية[1].

يعرف البنك المركزي على أنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك و وكيل مالي للحكومة ومسئولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، فهو يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، كما تعرفه (Denise Flouzat) على أنه : " المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد و تراقب العرض النقدي، و هو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلد".

وكخلاصة يمكن القول أن البنك المركزي في معظم الدول يعتبر المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية و تمارس سلطتها، و يستمد رمزيته كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره لإصدار النقود القانونية التي تشكل الأساس المادي لسيولة الاقتصاد، انطلاقا من هذا الامتياز يقع البنك المركزي في قمة النظام النقدي ويترتب على امتلاكه لمجموعة من السلطات وكذلك تحمله مجموعة من المسؤوليات اتجاه الاقتصاد بصفة عامة[2].

---

[1] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] إكن يونس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر-03-، 2011/2010، ص 72، 73.

ثانيا: خصائص البنك المركزي.

1- وحدة البنك المركزي: إن الملاحظ عمليا في البنوك المركزية لمعظم الدول في العالم وحدتها، أي وجود بنك وحيد مخول له سلطة إصدار النقد و تنظيم التداول النقدي والائتمان، وإن وجدت بنوك مركزية في المحافظات أو المقاطعات أو الولايات، فهي لا تعدو كونها فروعا للبنك المركزي الأم المتواجد بالعاصمة، وذلك لتسهيل المهام والعمل ليس إلا.

2-ملكية البنك المركزي للدولة: قبل سنة 1936م كان هناك عدد قليل فقط من البنوك المركزية مملوك بالكامل من قبل الدولة وفيما بين سنتي 1936 و1945م جرى تأميم البنوك المركزية في بعض البلدان، بينما كل البنوك المركزية الجديدة تقريبا والتي أسست خلال تلك الفترة قد أنشئت منذ البداية كهيئات حكومية، وبعد الحرب العالمية الثانية اتسعت عملية تأميم البنوك المركزية بشكل واسع.

وبالرغم من هذا الاتجاه لا زالت هناك بعض البلدان التي لم تؤمم فيها بنوكها المركزية، أو على الأقل ليس كليا، أو بمعنى آخر هناك بنوك مركزية قامت بملكية خاصة أو حكومية مشتركة مع القطاع الخاص، واستمرت على هذا الوضع إلى يومنا هذا، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة على قيام البنوك المركزية بوظيفتها على أفضل وجه.

3- استقلالية البنك المركزي: يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه الحرية الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

4- تخويل البنك المركزي الإشراف على السياسية النقدية : تعرفالسياسة النقدية بالمفهوم الواسع بأنها موقف السلطة السياسة تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي يحكمه، وتعرف بالمفهوم الضيق بأنها إدارة النظام النقدي من أجل الوصول إلى أهداف معينة تحقق رفاهية الشعب ككل، و البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن وضع و تطبيق السياسة النقدية[1].

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2015، ص، 61، 62، 63.

ثالثا: وظائف البنك المركزي.

تتعدد وظائف البنك المركزي على مستوى العالم و يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1- إصدار وتنظيم العملة في الدولة فيما يعرف ببنك الإصدار.

2- القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة.

3- الملجأ الأخير لجميع البنوك وقيامه بأعمال المقاصة والرقابة عليها فيما يعرف ببنك البنوك.

4- التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية.

5- يقوم بإدارة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي وسعر الصرف.

6- المحافظة على الاحتياطي النقدي للبنوك في النظام المصرفي.

7- إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية لتمويل البنوك الأخرى.

8- المساهمة في أعمال التخطيط الاقتصادي وتمثيل النظام المصرفي في أعمال التخطيط.

9- تقديم المشورة الاقتصادية والمالية للدولة.

10- وظائف أخرى من أهمها إعداد الميزانيات المجمعة للبنوك وتنظيم إحصاءات الائتمان والتأثير الأدبي على البنوك.

[1] د عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، ، الاسكندرية، 2013،ص352، 353.

المطلب الثاني: البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي وعلى عكس البنوك المركزية.

أولا: تعريف البنوك التجارية.

تعرف على أنها نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من النقود هي نقود الودائع[1].

فنجد الأستاذ " باوني محمد " قد عرف البنك التجاري بأنه:

"أحد مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة، ويكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها المختلفة لاستعمالها في عمليات مصرفية ائتمانية وتمويلية سواء داخلية أو خارجية، وشراء وبيع الأوراق المالية ومنح القروض والمتاجرة في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة".

كما عرف الدكتور " بوذياب سلمان " البنك التجاري بأنه:

"المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانيات) بقصد الربح"[2].

ثانيا: خصائص البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي.

- تتعدد البنوك التجارية و تتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009، ص 8.

– تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم.

– تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.

– تتسم البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة.

– تسعى البنوك التجارية الى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط[1].

ثالثا: وظائف البنوك التجارية.

تتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها، حيث أن تطورها وتطور الاقتصاد بشكل عام فرض مهامها ووظائفها، والتي تنقسم الى عليها تطوير خ وظائف كلاسيكية والمتمثلة في [2]:

–تلقي الودائع على اختلاف أنواعها.

–تقديم القروض، والقيام بالاستثمارات المتنوعة.

بالإضافةإلى الوظائف الحديثة، والتي منها ما ينطوي على الائتمان، ومنها ما لا ينطوي على الائتمان، وفيما يلي نذكر أهمها:

– إدارة محافظ الاستثمار، حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار....الخ.

– خصم الأوراق التجارية وتحصيلها، فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق، مقابل عمولة (Agios) التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 17، 18.

[2] حورية حمني، مرجع سبق ذكره، ص 14،15.

– تمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستنديةأو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

– التعامل بالعملات الأجنبية، حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ نقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج....الخ.

– تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير، حيث أصبحت البنوك نشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

– تحصيل الشيكات حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة.

كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين معها، تمويل الإسكان الشخصي... الخ.

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة.

أولا: تعريف البنوك المتخصصة.

تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك "البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتـــأسيسها و التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، وبناءا على هذا التعريف فإن البنوك المتخصصة أنشأت أساسا لخدمة قطاع اقتصادي معين، وذلك بتخصيص أنشطة هذا البنوك لخدمة هذا القطاع دون غيره من القطاعات الأخرى حيث تمنح القروض بمختلف آجالها بما يتوافق مع مدة مشاريع ذلك القطاع.

ثانيا: خصائص البنوك المتخصصة.

تنفرد البنوك المتخصصة بمجموعة الخصائص التالية:

1- لا تتلقى الودائع من الأفراد، و إنما تعتمد على رؤوس أموالها، و ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.

2- قد تكون أهدافها هذه قومية اجتماعية، لذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

3- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر، إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنوك[1].

ثالثا: أشكال البنوك المتخصصة: نذكر منها:

1- بنوك التنمية الصناعية: تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فتقوم بمنح التسهيلات الائتمانية، أو بضمان رهن الآلات، كما يقوم بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة عن طريق تمويل الخامات والمنتجات النصف المصنعة و تامة الصنع. وهذا ما يجعل آجال الاستحقاق للتسهيلات التي تمنحها البنوك تختلف حسب الائتمان المطلوب، فبالنسبة لشراء أراضي المصنع وتجهيزات مبانيهقد يصل أجل القروض لمدة تتراوح بين 10 و20 سنة، وتقل المدة إلى نحو 5 سنوات عند تمويل التجهيزات الآلية، و تنخفض إلى مدة لا تتجاوز سنة واحدة بالنسبة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج.

2-بنوك التنمية الزراعية: وهي منشآت مالية تتخصص بالتمويل الزراعي، بغرض تحقيق أكبر در من المحاصيل الزراعية من الأراضي المزروعة، وتمنح هذه البنوك قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي، وقصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج.

3- البنوك العقارية: تهتم بتقديم السلف اللازمة لشراء العقارات في شكل أراضي وعقارات مبنية، وعادة تكون القروض التي تمنحها طويلة الأجل، ولا يقتصر دور هذه البنوك على مجرد الإقراض، وإنما الرقابة البنكية الكاملة على الإنفاق وربطه بعمليات الإنجاز. كما يأخذ البنك العقاري على عاتقه أيضا الإدارة الاقتصادية

[1] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص6، 7.

للمشروع وإعطاء المشورة الفنية اللازمة المتعلقة بالعمليات العقارية المختلفة، كما يمكن لهذه البنوك إن تساهم في الاستثمار المباشر في بعض المشروعات من أجل الحصول على إيرادات إضافية.

4- بنوك تمويل التجارة الخارجية: وهي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية قصد النهوض بالتجارة الخارجية و تنميتها، عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية و مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما فيها قروض الاستثمار طويل الأجل. وقد تمنح هذه البنوك تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لمساعدتها على النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير، كما تختص هذه البنوك بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة و التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية، كذلك يعقد الاتفاقياتاللازمة مع البنوك في الدول الأخرى.

5- بنوك الادخار: نشأت معظم هذه البنوكمتخذة شكل وحدات مصرفية صغيرة تابعة لهيئة البريد وسرعان ما تطورت و أصبحت وسيلة للمدخرين في تجميع مدخراتهم لأنها تقبل مدخرات صغيرة الحجم، التي تكون في الأغلب مستحقة عند الطلب (à vue)، وتأخذ شكل دفاتر ادخار ( )، وقد تكون تلك المدخرات لأجل (à terme)،وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات (Bons ou Obligations)، وبالمقابل فإن بنوك الادخار تقوم بالإقراض و بآجال مختلفة، و تقوم باستثمار الجزء الأكبر من إيراداتها محليا[1].

المطلب الرابع: البنوك الإسلامية.

تعتبر البنوك الإسلامية من أحدث أشكال البنوك نشأة وهي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما أنها تخضع لنفس الضوابط التي يقررها البنك المركزي لبقية البنوك الأخرى إلا أنها تسعى لتحقيق أهداف أخرى عن أهداف تلك البنوك.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية.

تعرف البنوك الإسلامية على أنها البنوك و المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا[2].

[1] شعبان فرج، **العمليات المصرفية و إدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود و المالية و اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013، ص21، 22.

[2] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الاردن، 2006، ص 384.

وتعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات البنكية و المالية، كما تباشر التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف غرس القيم والمتمثلة في الخلق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية[1].

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية.

تنفرد البنوك الإسلامية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1- البنوك الإسلامية متعددة الوظائف حيث تؤدي دور كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية. ومن هنا فعملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية وعلى الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية بل يشمل الأجل القصير والمتوسط الذي ينعكس على موارد استخدامات البنوك الإسلامية.

2- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، وذلك من منطلق التزامها بالشريعة الإسلامية.

3- البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا أي أنها بنوك لا تتاجر في الائتمان.

4- البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء أكانوا أصحاب حسابات الاستثمار وادخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحا كانت أو خسارة [redacted] مديونية ك الوضع بالنسبة للبنوك التقليدية.

ثالثا: أهداف البنوك الاسلامية.

يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[3]:

- تكييف المعاملات البنكية بما يتماشى وأحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها.
- تثبيت القيم العقائدية في مجال التعامل المالي.
- تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز وفق صيغ جديدة.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعي والدينية.

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 09، 10.

[3] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص22، 23.

- تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستعمال الرشيد للموارد المالية المتاحة.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

بعد صدور قانون النقد و القرض صار بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات لتعديل سيولة النظام المصرفي بحيث يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أوليةأو وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، و يمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة التي سنتناولها في المطلب الأول وأدوات مباشرة (الأدوات النوعية) التي سنتعرض لها في المطلب الثاني، وأدوات مباشرة أخرى نتناولها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية[1]، من أجل إحداث تغيير في في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وتغير نسبة الاحتياطي القانوني .

أولا: سياسة معدل إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لم يحن موعد استحقاقها. ويحدد هذا السعر من طرف البنك المركزي مراعيا في ذلك التأثير على السوق النقدية ومن ثم على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، إما بتشجيعها على الاقتراض منه أو العكس، ومن ثم يلعب سعر إعادة الخصم تأثيره على معدلات الفائدة على مستوى البنوك

[1] إكن لونيس، ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

التجارية، ذلك أن هذه الأخيرة تحدد أسعار الفائدة على قروضها للعملاء بالأخذ في الاعتبار سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي بما أنها تلجأ إليه لخصم هذه الديون.[1]

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

لهذه العمليات هدف محدد عادة هو معدل الفائدة، وتكمن في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من ستة(06) أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة[2]، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فانه يعتمد إلى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا، فإذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة.ولكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.[3]

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، و يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، بهدف المحافظة على مراكزها المالية واطمئنان المودعين على أموالهم، والهدف الآخر هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية.

ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى

---

[1] بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية**، دراسة قياسية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر،سنة 2014-2015، ص 26.

[2] مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،08-09 مارس 2005، ص 303.

[3] بابا عبد القادر، **السياسةالنقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية**، الملتقى الوطني بشار حول السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، ، كلية العلوم التجارية و الحقوق، جامعة مستغانم ،الجزائر،29-03-2017، ص 02.

تشجيع الطلب . أما إن كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ويقلل الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار[1].

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد:

أولا: تأطير القروض

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم و ارتفاع الأسعار و عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.في حالة وجود تضخم تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض تحديدا حيث تلجأ السلطات النقدية أحيانا إلى تتبع القروض كي تحد من انتشارها البنوك بتأطير و وضع حد معدل سنوي لتزايد القروض، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات[2].

ثانيا:السياسة الانتقائية

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ماتكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة[3].

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، سنة 2008-2009، ص 111.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية **السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاحالاقتصادي**، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2013/2012، ص25.

[3] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:

أولا: الإقناع الأدبي

يلجأالبنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ماتلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، وكثيرا ماتلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية[1].

ثالثا: إصدار التوجيهات و التعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل.

ثالثا: الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي يستخدمها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات[2].

[1] احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 63،64.

[2] اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 60،61.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين أن عملية الإصلاح المصرفي التي قامت بها الجزائر لم تكن بجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي، و يعتبر من بين أهم الإصلاحاتالأساسية التي عرفها هذا الأخير.

بحيث أن مهمة النظام البنكي ترتبط بوثوق بدور النقود من خلال السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي باعتباره قمة الجهاز المصرفي من جهة و السلطة النقدية المخول لها تحقيق الاستقرار النقدي من جهة

أخرى، ومن ثم يبدو منطقيا أن تنعكس التغيرات التي عرفها النظام البنكي الجزائري سابقا و التحديات التي تبنت السياسة النقدية التي [illegible] يمارسها هذا الأخير.

الفصل الثاني

وسائل الدفع

الالكترونية

تمهيد

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ونظرا للتحولات التي شهدها العالم ومع ظهور تكنولوجيات حديثة أدت الى تجاوب النظام المصرفي الجزائري لهذه التحولات، ومع بداية الانتقال الى عصر المعرفة والمعلومات وظهور الصيرفة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، حرصت الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي وفي مجال الصناعة المصرفية وسيعها نحو تطبيق نظم ووسائل متطورة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت أساسا في وسائل الدفع و السداد الالكترونية.

وعلى ضوء ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وسائل الدفع المصرفي.

المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع المصرفية المتطورة.

المبحث الثالث: وسائل الدفع المصرفية الالكترونية.

المبحث الأول: وسائل الدفع المصرفي.

لقدمرت وسائل لدفع بعدة مراحل لتصل إلى الأشكال التي نراها في وقتنا الحاضر، حيث أن المعاملات البدائية ببساطتها لم تكن تتطلب وسائل معقدة و إنما كانت تعتمد على التبادل أو المقايضة.

لكن مع التطور من تلك الصورة البدائية إلى مراحل أكثر تعقدا في التعاملات مع تعدد الأطراف التي أصبحت المبادلات تتطلب تدخلا أوسع للأفراد، وبالتالي وجوب تطوير وسائل بديلة لتسهيل هذه العملية، مما أدى إلى التفكير في خلق وسائل قانونية وعملية وهي ما يعرف بوسائل الدفع.

[illegible]

مرت المجتمعات الإنسانية بمراحل متتالية من التطور في مجال استخدام النقود ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية من مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن وهي مرحلة الاقتصاد النقدي، وسوف نتعرض سريعا لهذه المراحل كمايلي :

أولا :مرحلة الاكتفاء الذاتي

بدأت المراحل الإنسانية مدفوعة بفطرة الله للناس في سعيهم لإشباع احتياجاتهم الشخصية، واحتياجات من يعولهم.

وبذلك عرف الإنسان مرحلة التعاون الأسري ثم تطورت القبيلة ولكن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة آنذاك، فأن القبيلة كانت في الغالب تنتج كل ماتحتاجه، و لم يكن ثمة حاجة إلى وجود وسيلة [illegible] الذاتي[1].

ثانيا :مرحلة المقايضة

[1] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ،دار الفكر، المملكة الأردنية الهامشية ،عمان، 2010، ص 14، 15.

ترتبت على ظهور ونمو وتطور المجتمعات الإنسانية ظهور مفهوم التخصص و تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ووجود فوائض من هذا الإنتاج يزيد عن استهلاك أفراد هذا المجتمع. وهذا الأمر أدى إلى ظهور ونمو الحاجة إلى قيام التجارة والمبادلة بين أفراد المجتمع. وهكذا بدأ كل فرد يتخصص في إنتاج سلا
طبقا للتخصص وتقسيم العمل.

وعلى ذلك لجأ الأفراد إلى أسلوب المقايضةفي إشباع من السلع التي لايقومون بإنتاجها، وبذلك عرف الإنسان نظام المقايضة، فهذه الأخيرة عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها[1]، لكن بمرور الزمن اكتشف الإنسان عيوب ومشكلات نظام المقايضة .

إذ كان على كل فرد لديه فائضا ما السلعة Xويرغب في استهلاك سلعة أخرى Y إن يبحث على شخص آخر لديه فائضا من السلعة Y ويرغب في مبادلتها بالسلعة X، وعرفت هذه المشكلة بتوافق الرغبات بين طرفي المقايضة.

وبمرور الزمن عرف الإنسان مشاكل المقايضة الأخرى مثل:

أ-عدم إمكانية تجزئة بعض السلع الكبيرة، ومن ثم وجود صعوبة في إشباع الاحتياجات البسيطة صغيرة القيمة لعدم تواجد معيار موحد لقياس القيمة.

ب- تعرض السلع التي يتم مقايضتها إلى التلف والهلاك مما يعني تعرض هذه المجتمعات إلى الفناء والهلاك في ظل نظام المقايضة.

ج- عدم القدرة على القيام بالإدخار، إذ كان من المستحيل القيام بادخار جزء من ثروة المجتمع لأن هذه الثروة كانت قابلة للتلف.

ثالثا :مرحلة الاقتصاد النقدي

أدت المشكلات المتعددة التي تعرض لها الإنسان في ظل نظام المقايضة إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن

[1] ضياء مجيد,**اقتصاديات النقود والبنوك**, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005, ص 13.

هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي، أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلته لحاجاته ويعيش المجتمع الإنساني حاليا مرحلة الاقتصاد النقدي[1].

المطلب الثاني: مفهوم وسائل الدفع.

وسائل الدفع هي جملة من الوسائل التي مهما كانت الوسيلة المستعملة أو التقنية المستخدمة تسمح لكل شخص بتحويل الأموال[2].

وحسب المادة 69 من الأمر رقم 11/3 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 2003/08/26 كما يلي :"تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[3].

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من القانون 10-90 قانون النقد والقرض كما يلي: "تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل"[4].

ويتضح من التعاريف المختلفة لوسائل الدفع المختلفة لوسائل الدفع أنها تعني كل الوسائل التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم أو التقنية المستعملة، وكذا مهما كانت الدعامة المستعملة سواء كانت ورقية كالشيكات والسندات التجارية، السندات البنكية للدفع، أو قيدية كالتحويلات أو بلاستيكية كالبطاقات البنكية أو الكترونية كالمحافظ الالكترونية والافتراضية[5].

المطلب الثالث: أشكال وسائل الدفع.

[1] السيد متولي عبد القادر, مرجع سبق ذكره,ص 15.

[2] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص158.

[3] المادة 69 من الأمر رقم 11/03، **المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، ص11.

[4] المادة 113، **قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 افريل 1990**، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد27، بتاريخ 18 افريل 1990، ص 533.

[5] بورزق ابراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA**، رسالة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 4.

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان وتتمثل في:

أولا: النقود.

1- تعريف النقود:

تعرف على أنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودع لها[1]، وهي أيضا كل شيء مقبول بوجه عام في التعامل وهذا القبول العام قد يكون اختياريا[2].

كما تعرف على أنها مجموعة وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه دائنيه، النقود هي ما تقوم به النقود[3].

2- أنواع النقود: إن النقود باعتبارها وسيلة من وسائل الدفع في الوقت المعاصر وهي تتضمن أربع أشكال:

2-1- النقود الحقيقية (السلعية): عرفت البشرية منذ فجر التاريخ النقود الحقيقية في صورة الذهب والفضة وهو ما يعرف بالنظام النقدي مزدوج العملة[4]. تمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات الإنسانية من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل على أساس اعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات إذا النقود السلعية هي وسيلة لها قيمة ذاتية هي القيمة الإستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها سواء استعملت نقود أم لم تستعمل[5].

2-2- النقود الورقية والنقود المساعدة:

2-2-1- النقود الورقية: تصدرها جهة واحدة في شتى أنحاء العالم وهي ممثلة في البنك المركزي حيث يتم إخضاعها لمجموعة من الشروط تتمثل في نوعية الورق التي تصدرها من خلال النقود الورقية وهو النوع النادر

[1] أنس البكري، د وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص18.

[2] بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص73.

[3] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص34.

[4] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،2010، ص21.

[5] محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014، ص17.

حتى لا يتسنى تزويرها وتحمل صور لشخصيات ورموز تاريخية حسب كل دولة موقعة من طرف محافظ البنك المركزي[1].

2-2-2- النقود المساعدة: هي نقود معدنيةتصدرها وزارة المالية في شكم قطع نقدية تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة، وذلك فإن هذه النقود لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسديد دينه، إذا تجاوز الدين حدا معينا تم تحديده بحكم القانون[2].

2-3- نقود الودائع: هي عبارة عن التزام مصرفي قبل البنوك التجارية بدفع مبلغ من وحدات النقد القانونية للمودع ولأمره عند الطلب وتستخدم الشيكات وبطاقات الدفع الالكترونية في تداول هذا النوع من النقود[3]، وتتكون من الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنك[4].

2-4- النقود الالكترونية: هي قيمة نقدية مخزنة الكترونيا عند تلقي الأموال واستخدامها للدفع في المعاملات[5]، وبمفهوم ضيق هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[6].

ثانيا: الحساب الجاري.

1- تعريف الحساب الجاري: هو عقد يتعهد بمقتضاه طرفان بتحويل كل الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن العمليات المتبادلة بينهما إلى بنود في الحساب[7].

وهو أيضا عقد تعهد بمقتضاه طرفان بتحويل كافة الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن العمليات المتبادلة

المستحق لأحدهما للآخر[1].

---

[1] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص السيا25.

[4] أنس البكري، د وليد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[5] Jézabel COUPPY- SOUBEYRAN, **Monnaie, banques, finance**, 1er édition, Presses Universitaire de France, 2010, p121.

[6] محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص63.

[7] زهير بشنق، العمليات المصرفية الالكترونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006، ص86.

ثالثا: الشيك.

1-تعريف الشيك: لقد تعددت تعاريف الشيك بحيث تنص المادة 472 من القانون التجاري الجزائري على أن الشيك هو محرر مكتوب يتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليه مبلغا من النقود إلى شخص معين وهو المستفيد أو لأمر الساحب لنفسه[2].

وهناك من يعرفها على أنها أداة من أدوات الدفع الذي يصدره البنك من خلال دفترالشيكات الذي يقدمه لصاحب الحساب لديه، يستخدمه هذا الأخير من خلال تعبئته كأداة معبرة عن النقود لإبرام الديون وللقيام بمجموعة من عمليات السحب أو الدفع[3].

2- أنواع الشيك: هناك عدة أنواع من الشيكات وتتمثل في:

2-1- الشيك العادي: وهو الشيك الذي تتوفر فيه كل البيانات الالزامية، ويتم اصدار دفتر الشيك من البنك لفائدة صاحب الحساب الذي يصبح حقا خالصا لصاحبه، فيستطيع بذلك لسداد دينه أن يسحب ورقة من الدفتر على حساب المسحوب عليه، وكل مصرف يعد نموذج من الشيكات تسلم مجانا لأصحاب الحساب.

2-2- الشيك المسطر(المخطط): هو شيك عاديوجد به خطان متوازيان على وجهه وفي إحدى جوانبه، ولا تؤدي قيمته إلا لمصرف معين أو مؤسسة مالية أو هيئة مشابهة، ويتم تداوله بطريق التداول بطريق التظهير إذا كان لأمره أو بالتسليم إذا كان لحامله والشيك المسطر نوعان[4]:

2-2-1- الشيك المسطر تسطيرا عاما: هو الذي يترك فيه فراغ بين الخطين المتوازيين على بياض او يكتب بين الخطين لفظ (بنك) بدون تحديد، وحينئذ لا يجوز للمسحوب عليه أن يدفع قيمة الشيك إلا لأحد البنوك أو لعميل المسحوب عليه أو لرئيس مكتب الصكوك لبريدية (المادة513ـــ/1 من القانون التجاري).

---

[1] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية و المصرفية المجلد الرابع عمليات البنوك – دراسة مقارنة –**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص120.

[2] وفاء شيعاوي، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، ملخص محاضرات الأوراق التجارية في القانون التجاري الجزائري، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية قسم العلوم القانونية والادارية، جامعة 8 ماي 45، قالمة،2010، ص32.

[3] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص187.

[4] وفاء شيعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-2-2- الشيك المسطر تسطيرا خاصا: وهو الذي يذكر فيه بين الخطين المتوازيين اسم بنك معين (المادة 2/512 من القانون التجاري) وحينئذ لا يجوز للمسحوب عليه ان يوفى الشيك إلا للبنك المعين بالذات.

2-3- الشيك المعتمد: هو شيك يقدم للمسحوب عليه بناء على طلب الساحب او الحامل للتأشير عليه بما يفيد الاعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل الى غاية استيفاء قيمة الشيك، فيصبح الوفاء بالشيك مؤكدا، غير أن الاعتماد لا يقصد منه القبول (المادة475 من القانون التجاري)[1].

2-3- الشيك المقيد في الحساب: وهو الشيك الذي لا يمكنالوفاء به نقدا إنما تقيد قيمة الشيك في حساب شخص ما.وقد أخضع المشرع هذا النوع من الشيكات معدة للقيد في الحساب والتي تكون مسحوبة في الخارج وواجبة الوفاء في الجزائر تعتبر كشيكات مسطرة.

2-4- الشيك المؤشر: الاصل أنه لا وجد للقبول في الشيك لأنه واجب الدفع بمجرد الاطلاع عليه بخلاف السفتجة،غير انه بناء على طلب الساحب أو الحامل يمكنللمسحوب عليه أن يؤشر على الشيك ما يثبت وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.

2-5- الشيك المعتمد: وهو الشيك الذي يتم التأشير عليه من طرف المسحوب عليه ليس للدلالة على القبول إنما للتأشير على وجود مقابل الوفاء لصالح الحامل، فلا يمكن ذلك للساحب أن يسحب قيمة الشيك الموجود في حسابه بعد عملية الاعتماد.

2-6- شيك المسافرين(السياحي): يتم سحب هذا النوع من الشيكات من البنوك على فروعها ووكلائها بالخارج لفائدة المتعاملين مع هذه البنوك، إذ يمنح البنك المتعامل معه خطابا يمكنه من أن يستوفي التي يتضمنها من أحد الفروع الموجود في حسابه بعد عملية الاعتماد.

2-7- الشيك البريدي: من خلال المادة 474 من القانون التجاري، يتبين لنا أن مراكزالصكوك البريدية أيضا تقوم بإصدار شيكات تحتوي كل البيانات الإلزامية في الشيكات المصرفية، وبذلك فهي لا تختلف عن هذه الأخيرة إلا في كونها غير قابلة للتداول بطريق التظهير، إضافة إلى أن القيمة المراد تحصيلها محددة حسب ما إذا كان السحب لحساب الساحب لنفسه لحساب الغير.

[1] نادية فضيل، **الأوراق التجارية في القانون التجاري**، الطبعة الحادية عشر، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006،ص118.

2-8- الشيك الإلكتروني:وهو الذي يتم التعامل به فيما يخص التجارة الالكترونية ويعتمد على اتصال مشفر بين البنك والعميل، وهو قابل للتداول عن طريق التظهير في الدول المتطور إلكترونيا والتي تعتمد على بطاقات الائتمان والبطاقات الذكية والمشفرة وبطاقات الصرف البنكي[1].

رابعا: أوراق الدفع: وتتمثل في:

1- السفتجة (الكمبيالة): هي عبارة عن مستند أو وثيقة يتعهد بموجبها محرر المستند والذي يمثل أحد أطراف التعامل(المدين) لصالح الطرف الآخر في التعامل (الدائن) او لحامله بدفع مبلغ معين في تاريخ معين، وفي الغالب بدون ضمان، والضمان الأساسي في هذه الحالة هو المقدرة المالية للمدين على الدفع على متعهد به[2].

2-السند لأمر أو الاذني: هو محرر بمقتضاه يتعهد شخص بأن يدفع لآخر (المستفيد)مبلغا معينا بتاريخ معين[3].

وهو أيضا عبارة عن محرر مكتوب يلتزم فيه الساحب بأن يدفع للمستفيد مبلغ من النقود بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين ويختلف السند لأمر عن السفتجة في أنه لا يشتمل إلا على شخصين المحرر أو المستفيد، فالمتعهد في السند لأمر بمثابة ساحب ومسحوب عليه في آن واحد[4].

3- سند الرهن: هو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي، والسند لأمر مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى (السند لأمر والكمبيالة)، يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم كما يمكن تحويله الى وسيلة دفع بإدخاله في تداوله وانتقاله بين الأفراد (التجار)لتسوية المعاملات[5].

4- سند الصندوق وسند الخزينة : هو وثيقة محررة من طرف البنك ، والدولة على التوالي، والتي بموجبها يتم الاعتراف بالدين اتجاه حاملها، بالمقابل هذا الأخير يسترد قيمتها عند حلول آجال الاستحقاق في الغالب هي سند مقابل فائدة[6].

---

[1] وفاء شيعاوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص200.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص113.

[4] وفاء شيعاوي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[5] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 34، 35.

[6] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص208.

5- الدفع عن طريق التحويل: هي أمر دفع يصدره البنك بناء على طلب أحد العملاء وفيه أمر إلى فرع البنك او أحد البنوك الأخرى بدفع مبلغ معين لأمر شخص أو جهة معينة (المستفيد) ويتم إرسال هذا الأمر إما بالبريد أو بواسطة التلكس أو الهاتف أو أي وسيلة من وسائل الاتصال[1]، وهو عملية قانونية يتم بموجبها تحويل مبلغ من النقود من حساب عميل أحد البنوك الى حساب عميل آخر في البنك نفسه أو في بنك آخر[2].

6- السندات العمومية قصيرة الأجل: تلجأ الخزينة الى سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية في ما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الايرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجالية النفقات[3].

المطلب الرابع: العوامل المؤدية لتطور وسائل الدفع المصرفي

أولا: تراجع فعالية وسائل الدفع الالكترونية:

تأثرت العديد من الخدمات البنكية بالتطور الحاصل في ميدان الاتصالات وأصبح تقدمها يتم بعيدا عن الإجراءات اليدوية واستخدام الدعائم الورقية والتوقيع اليدوي المباشر.[4]

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود،كالسرقة والضياع وثقل عبء حاملها، كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت وسائل الدفع الحديثة بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية[5].

ثانيا: استخدام شبكة الانترنيت في المجال المصرفي

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الانترنيت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية(WWW-World Wide Web)، وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنيت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنيت عبر شبكة الاتصال الهاتفي.

---

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص241.

[2] محمود الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص416.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص36.

[4]، محمود محمد ابو فروة، مرجع سبق ذكره،ص49

[5]صالح الياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،يومي 26-27افريل/2011.

بحيث شهدت المنظمات العامة والخاصة نقلة كبيرة في أعمالها الالكترونية، تمثلت باستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات الاتصال بالإضافة إلى الوسائل الالكترونية الأخرى التي ساهمت في وجود نظام معلومات يعتمد بشكل أساسي على استخدام الحاسب[1].

ومن منطلق ذلك يحقق استخدام البنوك الانترنيت في المجال البنكي العديد من المزايا لكل من البنك وعملائه على حد سواء بحيث يمكن البنك من تقديم خدمات على مدار الساعة بدون ارتباط بالأوقات عمل ومن اي مكان في العالم توجد فيه خدمة الانترنيت. ومن ثم يحصل العملاء على الخدمات المطلوبة بيسر وسهولة كم انه يعد وسيلة منخفضة التكلفة لتوزيع الخدمات البنكية وترويج أعمال البنك من خلال الموقع الالكتروني على شبكة الانترنيت بالإضافة إلى إمكان توسيع أعمال البنك جغرافيا دون الحاجة إلى فتح عدد كبير من الفروع ومايصاحب ذلك من تكلفة[2].

المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع المصرفية المتطورة.

عرفت وسائل الدفع العديد من التطورات، حيث عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات، وفي العصر الحديث ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة لتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول : ماهية وسائل الدفع المصرفية المتطورة.

أولا: نشأة وسائل الدفع الالكترونية:

في العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة، وهي وسائل الدفع الالكترونية والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية وكذا تطور شبكة الانترنيت وبروز التجارة الالكترونية وهذا ماساهمفي تبخر الأموال وتحولها غلى إلكترونيات حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكومبيوتر والشبكات الرقمية فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية[3].

[1] باسم احمد المبيضين، **التجارة الالكترونية**، دار جليس الامان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2009، ص 9.

[2] محمود محمد أبو فروة، مرجع سبق ذكره، ص15

[3] بورزق ابراهيم فوزي، مرجع سبق ذكره،ص

في إطار الحرص المستمر على ضرورة إدخال وتعميم الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية ومن ثم تكريس العصرنة في العمل البنكي الجزائري وكذلك رغبة البنوك الجزائرية في عصرنة وسائل الدفع، قررت ثمانية بنوك جزائرية وهي البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة، إنشاء شركة Satim وهي شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، اختصرت تسميتها في (Satim).ولقد تم إنشائها بالفعل في سنة 1995 من قبل البنوك التي ذكرت، بحيث تأخذ صيغة شركة ذات مساهمة برأسمال إجمالي قدره 267 مليون دينار جزائري.[1]

وعند بداية سنة 2004، أنشئت شركة مختلطة (الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية) AEBS نتاج لاتفاق بصيغة الشراكة بين المجموعة الفرنسية Diagram EDLالرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية منها مؤسستين خاصتين هما:MagactMultimediaوSoft Engineering ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Cerist.

وخلال بداية المنتصف الثاني من سنة2004 قامت من جانبها جمعية البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر بتأسيس المجلس النقدي البنكي-بين البنوك- حيث يتولى تنفيذ العديد من المهام من بينها وضع الترتيبات المحددة لكيفية التعاون بين البنوك المنتمية لنظام استخدام البطاقة من اجل ضمان السير الحسن.

وتجدر الإشارة إلى انه مع أواخر سنة 2012 أضحت هذه الشركة تضم 18 بنكا محليا وأجنبيا ومؤسسة مالية[2].

ثانيا: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية.

عرفها المجلس الاقتصادي الفرنسي الدفع الالكتروني على أنه:" مجموعة التقنيات الإعلامية، المغناطيسية أو الإلكترونية...الخ. تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية بين البنك، البائع والمستهلك"[3].

[1] www.SATIM-dz.com/qui-somme-nous.htm,article:Qui Est la SATIM.

[2] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص306،305.

[3] واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، رسالة ماجستير،فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي- وزو، 2011، ص20.

إن وسائل الدفع الالكترونية حسب اللجنة الأوروبية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة الكترونيا على حامل الكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل الكتروني للقطع و الأوراق النقدية[1].

كما يعرف الدفع الالكتروني على أنه: "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".

ثالثا: خصائص وسائل الدفع الالكترونية.

يتميز الدفع الالكتروني بعدة خصائص هي[2]:

1- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية.

3- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد.

4- يتم الدفع الالكتروني بأحد أسلوبين:

- ❖ من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض.
- ❖ من خلال الكروت البنكية العادية.

5- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

6- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

[1] بورزق ابراهيم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] بركان أمينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر–**،رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014، ص371.

❖ شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم.

❖ شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

رابعا: أهمية وسائل الدفع الالكتروني.

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع الاخرى.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنيت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية لهذا يتم الدفع الكترونيا.

ويمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين، مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو ارسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء الى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب، وما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية[1].

المطلب الثاني: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني.

تقوم عملية الدفع بالبطاقة المصرفية على أربعة أطراف حامل البطاقة، التاجر، مصدر البطاقة وهو المؤسسة المالية التي أصدرت البطاقة وصاحب البطاقة الذي هو مؤسسة مالية تنفذ عملية السماح بالدفع والدفع للتاجر وتجري العملية كالتالي:[2]

- يدخل حامل البطاقة معلومات عن البطاقة ويقوم بالطلب.

[1] صلاح الياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر– عرض تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل2011.

[2] 245 244 243

- يرسل التاجر طلب إذن إلى صاحب البطاقة.
- يقدم صاحب البطاقة طلب الإذن إلى المصدر عبر الشبكة المالية العاملة.
- يرسل المصدر الجواب على الإذن عند إثبات صلاحية العملية للبطاقة إلى التاجر عبر صاحب البطاقة لضمان الدفع المطلوب.
- عندها تجري العملية ويؤكد التاجر الطلب.

فالبطاقة يعرفها التجار اللذين تعامل حاملها معهم ولكل أصحاب البطاقات بالإضافة إلى مصدر البطاقة الذي يحتفظ بكل تواريخ عمليات حامل البطاقة التي يمكن تحليلها لمعرفة اتجاهات وعادات العملاء، ويمكن تقسيم أطراف التعامل إلى:

أ- المركز العالمي للبطاقة: وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية المصارف في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها وتسوية المستحقات المالية بينها والقيام بدور المحكم لحل أي نزاعات تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة.

ب-مصدر البطاقة: وهي المؤسسات المالية والاقتصادية والمصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم،حيث يقوم المصدر للبطاقة والترويج لها وتسويقها، كما يقوم بالتعاقد مع التجار المحليين لقبول البيع بالبطاقة وربط شبكة أجهزة الصرف الآلي لديه بشبكة المنظمة العالمية للبطاقة لتسهيل عملية السحب النقدي بموجب البطاقة من أي جهاز صرف آلي في العالم مرتبط بالشبكة.

ج- التاجر: وهو اصطلاح يطلق على الشركات والمؤسسات التي يتفق معها المصدر على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن.

د- حامل البطاقة: وهو الفرد الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التجار أو سحب نقدي من آلات السحب النقدي أو المصارف وفروعها المشتركة في عضوية البطاقة، ثم دفع المستحقات للمصرف المصدر حسب نوع البطاقة.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.

أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني:

1- بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها:

- سهولة و يسر الاستخدام.

- تمنح لحاملها الأمان بدلا من حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.

- تعطي لحاماها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة.

- تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

2- بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البيع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك و الشركات المصدرة.

3- بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bankأرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 بليون دولار.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكتروني:

1- بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

2- بالنسبة للتاجر: [illegible] التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

3- بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها[1].

[1] منصوري الزين، **وسائل و أنظمة الدفع و السداد الالكتروني**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل2011.

المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع المصرفية الالكترونية.

تعتبر من أهم الوسائل المصرفية المتطورة، وأكثرها استعمالا في العالم، بحيث تتخذ وسائل الدفع الالكترونية أشكالا عديدة .

المطلب الأول: البطاقات البنكية(الائتمانية).

أولا:مفهوم البطاقة البنكية: هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، تصدرها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري من أجل سحب النقود أو من أجل شراء سلع وخدمات مع التزامه بالسداد وبالشراء والقواعد المحددة في العقد المبرم بينهما[1].

وبتعريف آخر هي بطاقة يصدرهاالبنك لعميله تمكنه من الحصول على السلعوالخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة، وذلك ضمن سقف محدد يتبع لمدى ملاءة المتعامل أو الضمانات المقدمة من قبل المصرف[2].

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية:وتنقسم البطاقات البنكية إلى[3]:

1- البطاقات البنكية غير الائتمانية: هي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض وتنقسم إلى قسمين:

1-1- بطاقات الدفع المسبق:حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا. وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة أو النقالة.

---

[1] بلوافي محمد، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 66.

[2] غسان فاروق غندور، **طرائق السداد الالكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، العدد الأول، المجلد 28، دمشق،09، 03، 2011، ص 576.

[3] حميد فشيت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر– عرض تجارب دولية–، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل 2011.

1-2-البطاقات المدينة: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم عملية التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

2- البطاقات الائتمانية: لا تختلف فكرة البطاقة الائتمانية كثيرا عن البطاقة غير الائتمانية في طريقة الاستخدام والاعتماد من قبل المشتري إلا أنها تمنح مرونة أكثر لصاحبها في تسوية تعاملاته التجارية، ويمكن تعريفها على أنها بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص لهم حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل الحاملين لهذه البطاقة على ائتمانا مجانيا متفق عليها مع المصرف على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة ائتمانا مجانيا يقومون بسداده بعد مدة، وتنقسم بطاقات الائتمان الى:

2-1- البطاقات الائتمانية المتجددة: وهي البطاقات التي توفر مرونة كبيرة في التعاملات المالية وتوفر سيولة دائمة لحاملها تمكنه من القيام بالعملية الدفع بطريقة آمنة إلا أن منحها للقروض بشكل مستمر قد يساهم بطريقة مباشرة في زيادة الإنفاق، فكثيرا ما ارتبط الإنفاق بشكل غير عقلاني على السلع الكمالية بتوفر السيولة لدى المستهلك.

2-2-البطاقات الائتمانية غير المتجددة: يتيح هذا النوع من البطاقاتمنحاعتمادات مالية لحاملها، إلا أنها تختلف عن سابقتها في أن السداد يتم بالكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر.

ثاني: أنواع البطاقات الذكية: هناك نوعان من البطاقات الذكية[2]:

2-1- البطاقات المتصلة: والتي عند استخدامها يجب أن يتم اتصالها مع القارئ للبطاقة الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

2-2- البطاقات الغير متصلة: حيث تتم عملية التعديل البيانات وقراءتها بطريقتين أما بواسطة أنتين من الفحم أو بواسطة قارئ البطاقة الذكية العادي حيث يمكن الانتين من إرسال المعلومات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الأنتين الفحمي الموجود عليها.

المطلب الثالث: النقود الالكترونية و الشيكات الالكترونية.

أولا: النقود الالكترونية:

1- مفهوم النقود الالكترونية: هي سلسلة الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها لبنوك التقليدية او البنوك الافتراضية لمودعيها، ويحصل هؤلاء عليها في صور نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية وعلى الهارد درايف (Hard- drive)، ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم إلكترونيا[3].

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما[4].

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين[5]:

- **حامل النقد الالكتروني Le porte- monnaie électronique** : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.

---

[1] ممدوح بن رشيد الرشيد العنزي، **الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكتروني من التزوير، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب**، العدد 62، المجلد 31، الرياض، 2015، ص 52.

[2] خضر مصباح الطيطي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3] نضال سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص166، 167.

[4] منير عقيل طاهر، **النقود الالكترونية أحد وسائل الدفع الالكتروني. مجلة رسالة الحقوق**، العدد الأول، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2012، ص 128.

[5] رشيد علام، **عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، رسالةماجستير، المملكة المتحدة - بريطانيا -، 2010، ص107.

- **النقدالافتراضي la monnaie virtuelle** : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنيت.

ثانيا: الشيك الالكتروني:

1- مفهوم الشيك الالكتروني:هي عبارة عن رسالة تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الرقمي العادي حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحريره للطرف الثاني وإرساله له عبر البريد الإلكتروني، وتكون جميعالتوقيعات التي يتضمنها الشيك توقيعات إلكترونية[1].

و الشكل العام للشيك الالكتروني يكون كما يلي:

المصدر: حميد فاشيت، حكيم بناولة، مرجع سبق ذكره، ص9.

وتتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني على الخطوات التالية[2]:

- اشتراك المشتري لدى جهة التخليص (مصرف غالبا) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

[1] محمود محمد أبو فروة، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص374، 375.

- اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري، ويتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.
- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص نفسها ويتم تحديد السعر الكلي والإنفاق على أسلوب الدفع.
- يقوم المشترك بتحرير شيك إلكتروني ويقوم بتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر ثم يقوم بإرسال هذا الشيك من البريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.
- يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.
- تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناءا على ذلك توم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية (خصم الرصيد من المشتري وإضافة إلى البائع).

المطلب الرابع: المحافظ الالكترونية والتحويلات الالكترونية.

أولا: المحافظ الالكترونية.

1- تعريف المحفظة الالكترونية:تعرف بأنها"وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غيرمباشر"[1]، وقد تكون عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة رقاقة chip)يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنيت باستخدام برامج معينة ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الانترنيت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني[2].

ومن خصائص المحفظة الالكترونية نذكر منها[3]:

[1] آسيا قاسيمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**،رسالة دكتوراه،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 218.

[2] بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة، **واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"**،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل 2011.

[3] بورزوق ابراهيم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص30.

- المحفظة الالكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وبالتالي التخلص من أسعار أو تكاليف معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.

- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف لمعالجة.

- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية نظرا لسرعتها.

- تستعمل لدفع بمبالغ صغيرة (جرائد، مجلات...).

كما يمكن استخدام المحفظة الالكترونية من خلال الموزع الآلي للنقود (عمليات سحب النقود) وكذلك في آلات توزيع تذاكر المواقف للسيارات، دفع رسوم الطرق السريعة، النقل الحضري، بطاقات الهواتف العمومية.

2- أنواع المحفظة الالكترونية: تقع المحافظ الالكترونية في فئتين على أساس مكان تخزينها[1]:

أ- المحفظة الالكترونيةServer-Side: تخزن معلومات المستهلك لدى تاجر معين، أو لدى ناشر المحفظة ونقطة الضعف للمحافظ الالكترونية Server-Sideهي أن سيرفر العميل إذا أخل بأمنه يمكنه كشف آلاف من المعلومات الشخصية عن المستخدمين بما في ذلك أرقام بطاقات الائتمان لأطراف غير مرخص لها بالاطلاع عليها، وعادة فإن المحافظ الالكترونية Server-Sideتستخدم إجراءات أمن قوية لتحجيم أو منع إمكانية الإفشاء غير المرخص به.

ب-المحفظة الالكترونيةClient-side: تخزن معلومات المستهلك على حاسوب المستهلك نفسه، وتخزين محفظة الكترونية على حاسوب المستهلك ينقل المسؤولية للمحافظة على السرية الى المستخدم، ونظرا الى أنه لا توجد معلومات للمستخدم مخزنة على سيرفر مركزي، فليس هناك فرصة لأن يحدث هجوم على بائع المحفظة الالكترونية، ويستطيع الحصول على معلومات المستهلك مثل أرقام بطاقة الائتمان.

ثانيا: التحويلات الالكترونية.

1- مفهوم التحويلات الالكترونية: هي عملية تحويل للأموال تبدأأو تنفذ من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف، الحاسوب أو شريط مغناطيسي بهدف أمر أو توجيه أو تفويض منشأة مالية بإجراء قيد دائن أو مدين

[1] غسان فاروق غندور، مرجع سبق ذكره، ص580.

في الحساب، يتيح هذا النظام بطريقة آمنة الكترونية نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب مصرفي آخر إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات، ويمتاز هذا الأخير في حال تطبيقه بطريقة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام و الموثوقية.

2- أنواع التحويلات الالكترونية: تنقسم التحويلات المالية الالكترونية إلى نوعين أساسيين هما[1]:

أ- التحويل الالكتروني للأموال: يعبر عن حركة الأموال بشكل فوري بين الدول عن طريق الوسائل الالكترونية، وظهرت هذه الخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 وتحصل المصارف مقابل ذلك على أتعاب معينة، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذه الخدمة ما يعرف باسم نظام سويفت.

ب-التبادل الالكتروني للبيانات: يعرف التبادل الالكتروني للبيانات بأنه نقل البيانات المنظمة بواسطة معايير للرسائل متفق عليها من إحدى النظم الحاسوبية الى آخر بواسطة الوسائط الالكترونية، وقد سهل التبادل الالكتروني نقل البيانات وإعداد الفواتير وتبادل المعلومات وإعداد الطلبات وحاليا المدفوعات بأشكال معقدة حيث يكون هناك عدد من الموردين في منظمة واحدة، أو مشترين متعددين لسلع وخدمات منظمة أخرى.

[1] بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 376-378.

خلاصة:

ومنه نستخلص أن وسائل الدفع هي الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها، وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق، وبذا فقد بدأت أول مرة بالنظام المقايضة ثم ظهرت النقود السلعية وقد تبع هذا النظام فيه أ استخدام النقود الورقية وتطورت بعد ذلك نتيجة للتطورات التقنية في مجال الحاسب الآلي وثورة المعلومات ونتيجة للتطور التكنولوجي الحالي واستخدام شبكات الانترنيت ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية لكي لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف الشاملة والتكتلات الاقتصادية، وتجدر الإشارةإلىأن وسائل الدفع الالكترونية لا تقتصر على تلك الوسائل التي تستخدم الانترنت فقط وإنما تشمل كل وسائل الدفع التي تستخدم الآلة ووسائل الاتصال بصفة عامة.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تيسمسيلت

تمهيد

بعد دراستنا النظرية في الفصلين السابقين سنتطرق إلى الفصل الثالث من خلال دراسة الجانب التطبيقي [illegible] موظفي وكالة BADR تيسمسيلت.

سقط اختيارنا لوكالة BADR لأنها الوكالة التي تضم مختلف وسائل الدفع الالكترونية وتتعامل بها، ومن أجل تدعيم دراستنا قمنا باختيار الاستقصاء لمعرفة أراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية التقنيات الحديثة للخدمات البنكية في تحديث النظام المصرفي الجزائري، والعوامل التي أدت لانتشار وسائل الدفع الالكترونية وواقعها في وكالة BADR تيسمسيلت.

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تقديم وكالة BADR محل الدراسة وتم اختيار موظفي الوكالة كعينة لإجراء الاستبيان، وإبداء رأيهم عن مدى أهمية التقنيات الحديثة للخدمات البنكية في تحديث النظام المصرفي الجزائري، وعوامل انتشار وسائل الدفع الالكترونية وأثرها على عمل المصارف، وواقع هذه الوسائل في وكالة BADR تيسمسيلت وبعدها القيام بتحليل المعطيات باستخدام برمجية SPSS وEXCEL وعرض النتائج المتحصل عليها. وعلى ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحثالثاني: المعاينة الميدانية لوسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر والتي تحاول الوصول الى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله والاهتمام بكل التطورات التكنولوجيا الجديدة في مجال الخدمات المصرفية.بحيث يعتبر من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر لامتلاكه شبكة اتصال تغطي تقريبا جل ولايات الوطن وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر في وكالاتها.

المطلب الأول:التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره والمبادئ التي يرتكز عليها.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، أسس هذا البنك بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي،الري، 65الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

يقدر رأس مال البنك 33مليار دينار جزائري، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى في البداية تكون البنك من140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن حاليا300 وكالة و31 مديرية عامة، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس Bankers Almanach الطبعة2002 فيالمركز الأول في الجزائر و668عالميا من أصل 4100بنك.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل[1]:

[1] الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 10.04.2017

المرحلة الأولى 1990-1982: خلال هذه المرحلة انصباهتمام البنك على تحسين موقعه ما بين المصارف الوطنية بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته ألية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

خلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض صعبا و أحيانا كثيرة مستحيلا.

المرحلة الثانية1991-1999: بموجب صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي نص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، وسع البنك نشاطاته اتجاه قطاعات أخرى خاصة PME-PMI مع إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص المجال التقني شهدت هذه المرحلة إدماج التكنولوجيا الالية وتعميم استخدام الإعلام الألي كما شهدت العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك وهي كمايلي:

1991: تم الانخراط في نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال مايسمىTélétraitementإلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدأ الخدمة ببطاقة السحب والدفعBADR.

1996: إدخال نظام معالجة عن بعد وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي وقت حقيقي.

1998: بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB.

المرحلة الثالثة2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمار المنتج، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات قطاع السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

واستجابةلاحتياجاتورغبات الزبائن والعملاء قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، وهذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة وهي كمايلي:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية البنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، فأصبحت الملفات تدرس في مدة 20-30 يوم سواء كانت قروض استغلال أو استثمار، وتعميم شبكة MEGA PAC بالنسبة إلى معظم الوكالات والهياكل المركزية، وإنشاء مفهوم بنك ASSIE وهي طريقة جديدة تتمثل في أن البنك عند تقديمه الخدمة يكون في اتصال مباشر مع الزبون، وقد تم توسيع نطاق هذا المفهوم بالنسبة إلى الوكالات الرئيسية في سنة 2002.

2003: إدخال نظام SYRAT وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص الكلي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما سمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

2004: تمت عملية حوسبة الصك، حيث أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة، بالإضافة إلى بداية إدراج عملية العمل بالنقود الألية وذلك بعد إتمام العقود في فبراير 2004، كما اعتزم البنك على تثبيت 500 موزع ألي للنقود.

المرحلة الرابعة2004-2009: التركيز على تنمية القطاعات الفلاحية والصناعية الغذائية والصيد البحري وعلى النشاطات الملحقة وإطلاق العديد من المشاريع والمنتجات كالتأمينات البنكية وقروض العتاد الفلاحي.

المرحلة الخامسة 2009-2015: انطلاق العمل بالبطاقة البنكية الخاصة ببنك البدر TAWFIR وهي مخصصة لكافة الزبائن الذين لديهم دفتر توفير على مستوى البنك.

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- مبدأ الاستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2- **مبدأ القرض والمخاطرة:** إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

3- مبدأ السيولة النقدية: يتعامل المصرف بأموال الناس الذين إذا أرادو سحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.

4- مبدأ الخزينة: يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

5- مبدأ الأمن: يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذا البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه، موارده، وأهم وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة لديه.

أولا:تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته، أما من جهة التمويل فهو مكلف خصوصا بتمويل القطاع الفلاحي وكذا تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي بعد أن كان هذا المجال قبل 1982 محتكر من طرف البنك الوطني الجزائر، وعليه يمكن ذكر أهم مهامه من خلالالنظر إليه من عدة جهات كالتالي:[1]

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري(قرض، صرف أو خزينة).

- فتح الحسابات لكل شخص يقدم طلبا.

- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

- تعامله مع مؤسسات القرض العمومي.

- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.

- البنك كوسيلة للمراقبة: مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، ويتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها، حيث نجد أن القانون الأساسي للبنك يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تنص على أن: المهمة الخاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية القطاعات الفلاحية.

- تمويل العمليات الفلاحية والزراعية الصناعية إضافة إلى تقديمه مساعدات لمختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية الريف.

- تمويل قطاع الصحة حيث أن البنك يمول الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح مراكز تصوير طبية، مراكز التحليل الطبي على شكل قروض لمدة خمس سنوات وهذا بالمناطق الريفية.

- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الأرياف حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل النقل، وكذا تدعيم مشروع تربية الحيوانات وشراء العتاد الفلاحي.

-يقوم البنك بتقديم جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وأيضا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف).

ثانيا: أهداف البنك:

يسعى البنك جاهدا لبلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في:[1]

- جمع مصادر التمويل والكيفية الجيدة لاستغلالها.

- التعريف بالمنتوجات البنكية وبيع أكبر قد ممكن.

- الحفاظ على السيولة.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره

- تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.

- تطوير القطاع المصرفي باستعمال الوسائل المتقدمة.

- الرفع من مستوى الإنتاج الوطني.

- تدعيم الاقتصاد الوطني.

ثالثا: موارد البنك

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المادة25من المرسوم رقم82-106 المؤرخ في 17جمادى الأول عام 1402 الموافقل13 مارس1982 من:[1]

- رأس المال الأساسي والاحتياطي.

- الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وذلك من طرف الزبائن أو عن طريق إصدار السندات.

- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.

- الإعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لا سيما البنك المركزي الجزائري.

- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

- القروض من الأوراق الأجنبية.

بما أن البنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر الوطن فإنه يعتمد على تنظيم اللامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية، وكذا مهام المراقبة والتفتيش وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

رابعا: وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في البنك.

[1] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مرجع سبق ذكره.

1- البطاقة البنكية الداخلية الكلاسيكية (CIB classique): هي بطاقة وطنية للسحب والدفع صالحة فقط في الجزائر، وتتيح لحاملها السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

2- البطاقة البنكية الداخلية الذهبية(CIB GOLD): هي بطاقة تقدم للعملاء بمعايير متفق عليها كالدفع والسحب النقدي، وهذه البطاقة تقدم ميزات إضافية للسحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي.

3- البطاقة البنكية (CBR): هي بطاقة وطنية للسحب صالحة فقط في الجزائر تتيح لحاملها السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

4- بطاقة BADR TAWFIR: هي بطاقة وطنية للسحب والدفع مدعومة من طرف الحساب LEBصالحة ، تتيح لحاملها السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

تعتبر شبكة الصراف الآلي من الخدمات المصرفية الالكترونية خارج البنوك، كما تسمح بالتحويل (النقل) من الصراف الآلي لـــ ـــBADR.

5- TPE: يطلق عليها محطة الدفع الالكتروني وهي جهاز الكتروني مثبت على نقطة البيع وهو أحد الأصول التجارية التي تسمح بقبول ودفع العمليات بأمان[1].

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر قاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه، وذلك

[2]

1-المديرية العامة: ويحكمها المدير العام المعين من طرف وزارة المالية وهي تتفرع إلى مديريات مركزية كل واحدة حسب تخصصها وهي على النحو التالي باختصار.

- مديرية الخزينة والمحاسبة.

[1] www . badr-bank.dz le 23-04-2017.

[2]

- مديرية تمويل النشاطات الخاصة.

- مديرية تمويل الدواوين العمومية.

- مديرية الوسائل العمومية.

- مديرية التنظيم الإعلامي.

- مديرية الشؤون الخارجية.

- مديرية الفروع.

- مديرية المستخدمين والتكوين.

الشكل (03- 01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية

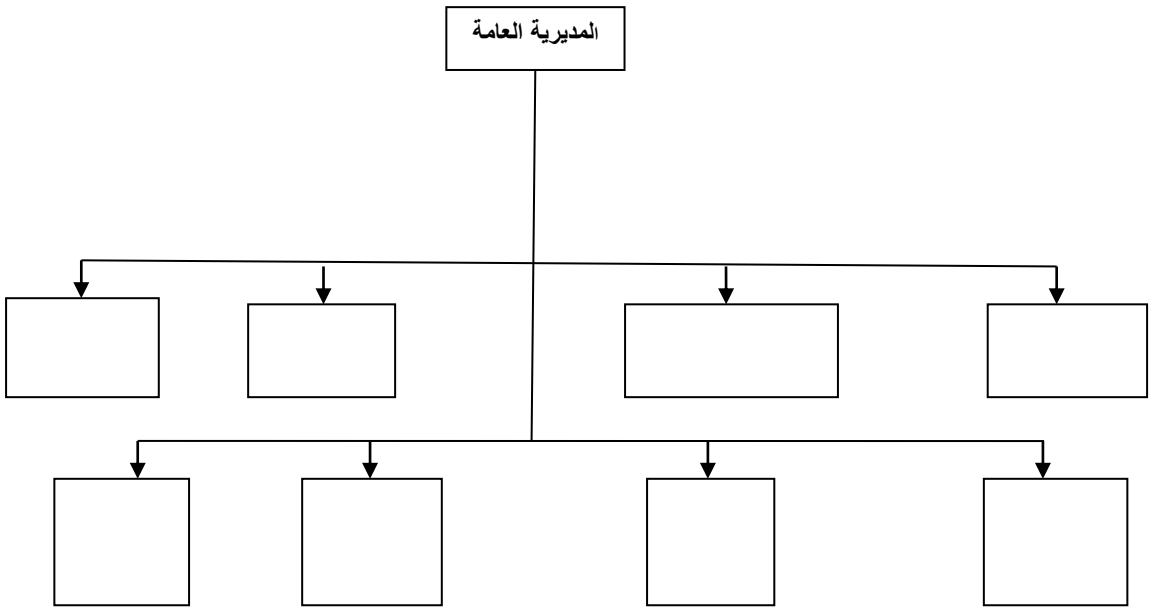

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الرابع: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت

أولا: تقديم لوكالة تيسمسيلت

تأسست وكالة بدر تيسمسيلت في17 مارس 1982م كوكالة تابعة إداريا لولاية تيارت تحمل الرمز 544 يقع مقرها في وسط المدينة لولاية تيسمسيلت، تحتوي الوكالة على 16 عاملا تعتمد على خبراتهم ، ويقوم البنك بتكوين وتدريب العمال وهذا لزيادة خبرتهم وكذا كفاءاتهم في التعامل مع التحديث الجاري في البنك[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل(03-02): الهيكل التنظيمي "OCA"لوكالة بنك الفلاحة والتنمية

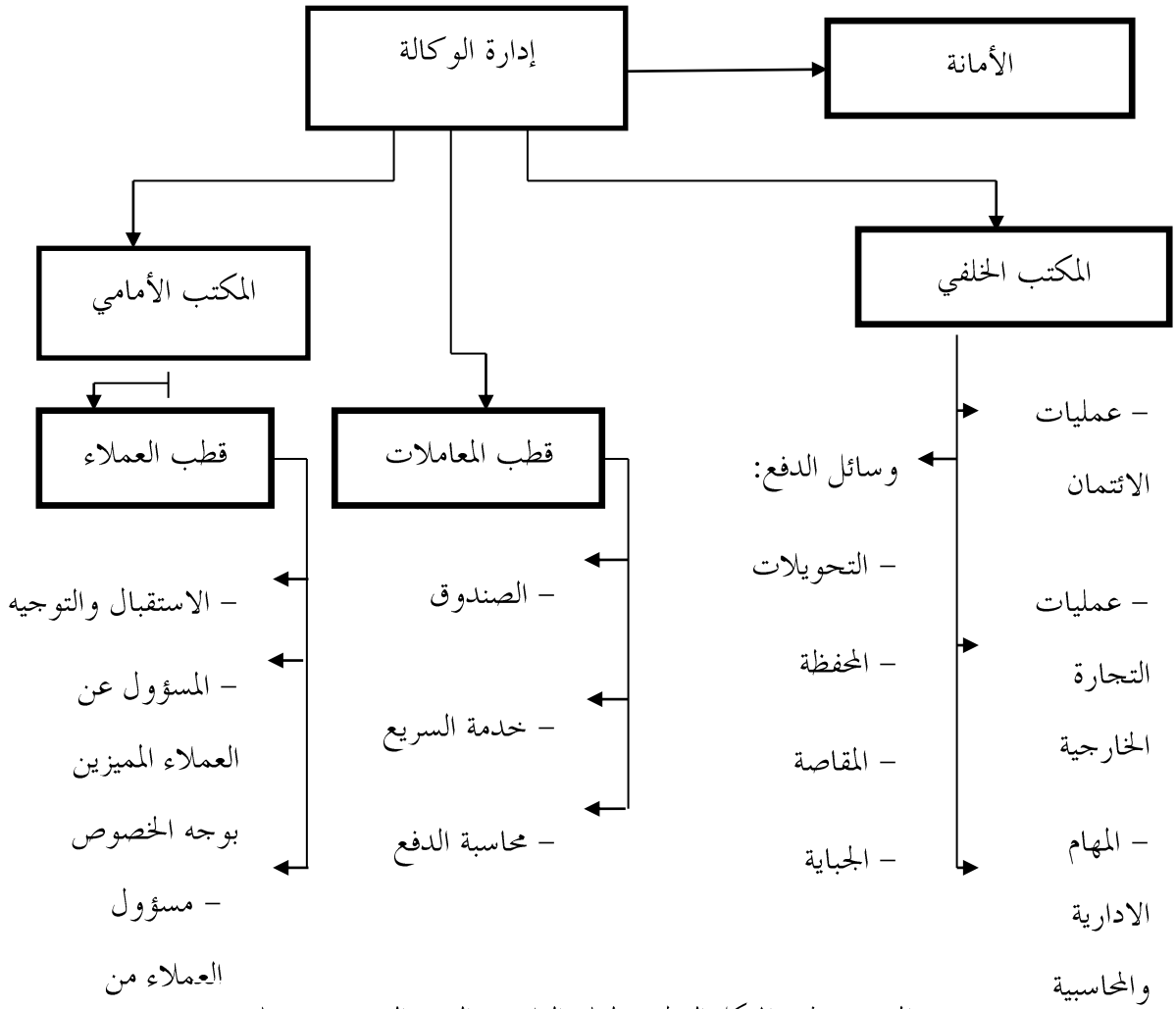

المصدر: وثيقة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت.

[1] مقابلة مع السيد دحو إبراهيم، مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، تيسمسيلت، 2017/04/18.

المبحث الثاني:دراسة إحصائية لوسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري

من أجل معرفة دور وسائل الدفع الالكتروني في تحديث النظام المصرفي الجزائري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة، تم الاستعانة بأسلوب الاستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على موظفي البنك، وعن طريق استخدام برمجية **SPSS** واستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: أداة جمع البيانات

من أجل جمع البيانات اللازمة للدراسة اعتمدنا أسلوب الاستبيان من خلال تصميم استمارة أسئلة أو ما يعرف باستبيان داخلي(موجه للموظفين).

وكان الهدف من تصميم الاستمارة معرفة وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى النقاط التالية:

- معرفة ما إذا كانت التقنيات الحديثة تساهم في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

- التوصل إلى العوامل التي أدت إلى انتشار وسائل الدفع الالكتروني.

- التعرف على واقع وسائل الدفع الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيسمسيلت.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة

أولا: تحديد مجتمع الدراسة

بما أن الهدف من الاستقصاء التعرف على ما إذا كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيسمسيلت يحتوي على وسائل الدفع المتطورة و مساهمتها في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

حيث شملت مجتمع الدراسة مجموع الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال عام 2016-2017.

ثانيا: اختيار نوع وحجم العينة

تم اعتماد العينة العشوائية لأنها الأنسب لمثل هذه الدراسة حيث شملت العينة 16 موظف(16 مفردة).

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية.

سوف نقوم بتحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال الاستمارة المقدمة للموظفين، وباستخدام برمجية SPSS، والاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي لتقديم وصف لبيانات العينة، والوصول إلى نتائج لتوضيح وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة

من خلال الإجابات المقدمة من قبل الموظفين، فإن العينة المدروسة تتميز بالخصائص التالية:

1- الجنس: من خلال الجدول رقم (03-01) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للجنس (ذكر، أنثى)

الجدول رقم (03-01): توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسب
ذكر	5	31.25
أنثى	11	68.75
المجموع	**16**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS

الشكل رقم(03-03): توزيع مفردات العينة وفق متغير الجنس

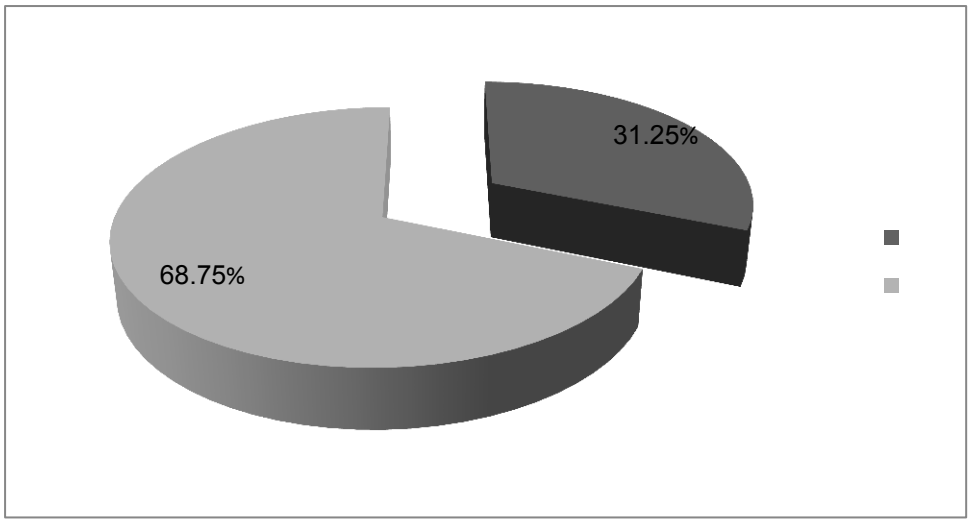

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على معطيات الجدول رقم(03-01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-01) أن أغلبية الموظفين إناث بنسبة 68.75% أما الذكور بنسبة 31.25% من مفردات العينة.

2- الفئة العمرية: من خلال الجدول رقم(03-02) سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية كما يلي:

الجدول رقم (03-02): توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة
من 18إلى 30 سنة	14	87.5
من 31إلى 40 سنة	1	6.25
من 41إلى 50 سنة	1	6.25
المجموع	**16**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية SPSS

الشكل رقم(03-04):توزيع مفردات العينة وفق متغير العمر

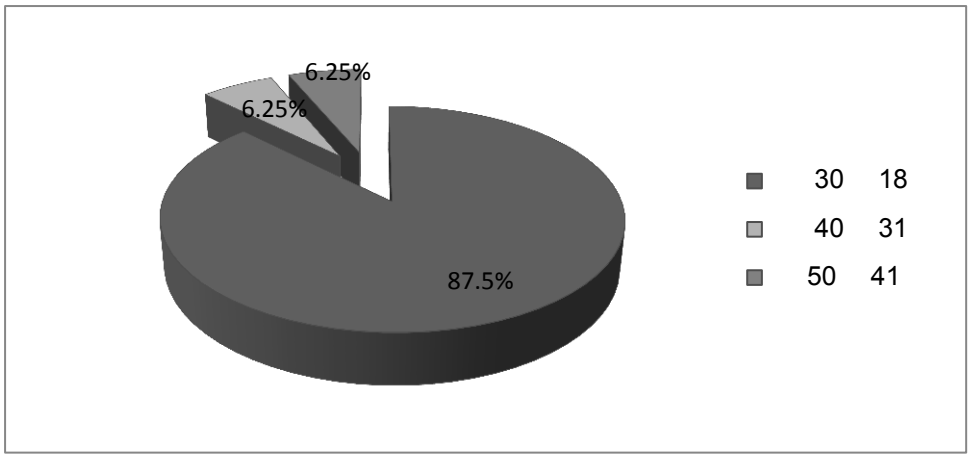

المصدر: من إعداد الطالبتين باء على معطيات الجدول رقم (03-02).

نلاحظ من خلال الجدول(03-02) أن الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 18إلى 30سنة يمثلون أكبر نسبة و المقدرة ب 87.5%، ثم تليها الفئتين من 31إلى 40 سنة ومن 41إلى 50 سنة نسبة متساوية تقدر ب 6.3%، و هذا معناه أن البنك يعتمد على الفئات الشابة في المعاملات أكثر من الفئات الأخرى و هذا يعتبر أمر مهم بنسبة للبنوك الجزائرية.

3- المستوى التعليمي: من خلال الجدول رقم(03-03) يمكن التعرف على المستوى التعليمي للموظفين.

الجدول الرقم (03-03): توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
ثانوي	5	31.25
جامعي	10	62.5
دراسات عليا	1	6.25
المجموع	**16**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية SPSS

الشكل(03-05) توزيع مفردات العينة وفق متغير المستوى التعليمي.

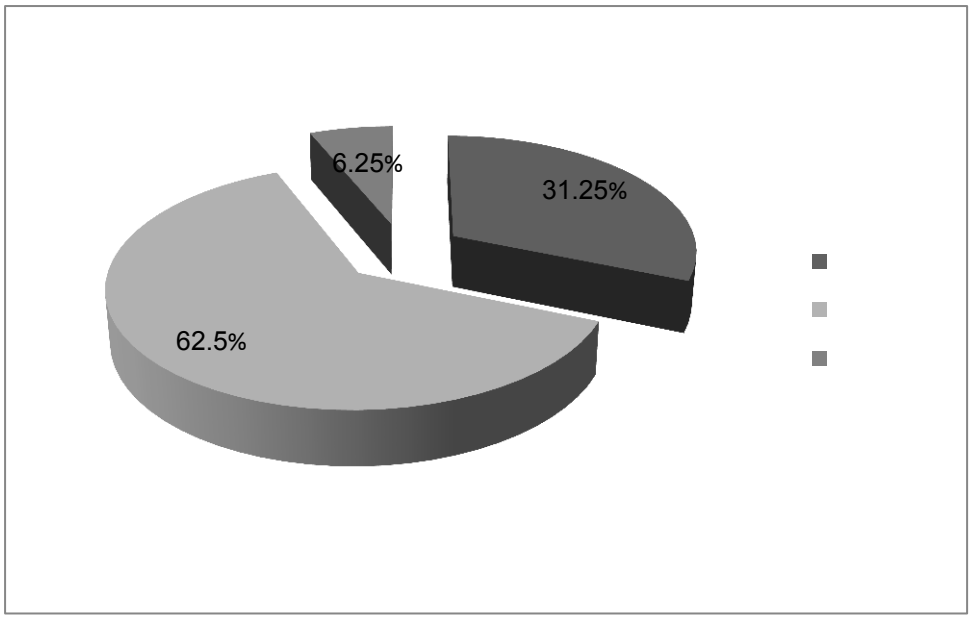

المصدر: منإعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم(03-03).

من خلال الجدول رقم(03-03) نلاحظ أن أغلب الموظفين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة 62.5%، تليها فئة الذين مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة 31.3%، بينما اللذين مستواهم التعليمي دراسات عليا فهي بنسبة 6.3%، وهذا يدل على أن البنوك تعتمد على اللذين يكون مستواهم ليسانس فما فوق و ذلك لأن العمل في البنوك يتطلب مستوى كبير عكس ما كان في السابق لأن نشاط البنوك تغير من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب يعتمد على الانترنيت ووسائل تكنولوجية حديثة.

4- عدد سنوات العمل في نشاط البنوك:من خلال الجدول رقم(03-04) سوف نتعرف على عدد السنوات للموظفين في البنوك.

الجدول رقم(03-04): توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد سنوات العمل في نشاط البنوك.

سنوات العمل	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	25
من 5 إلى 10 سنوات	11	68.75
من 10إلى 15 سنة	1	6.25
المجموع	**16**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجاتspss.

الشكل رقم(03-06):توزيع مفردات العينة وفق متغير سنوات العمل في البنوك.

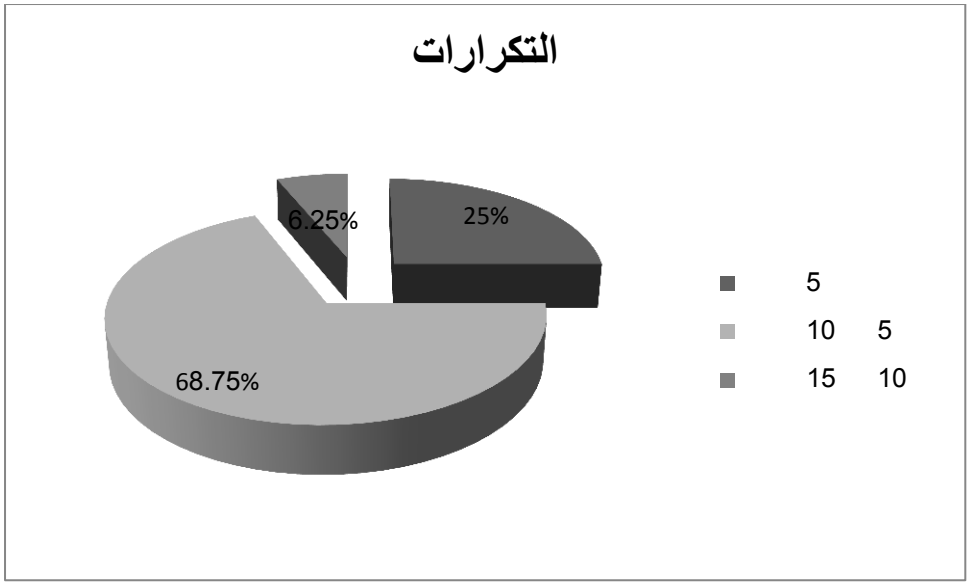

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (03-04)

من خلال الجدول رقم(03-04) نلاحظ أن أكبر نسبة من الموظفين تتراوح مدة نشاطهم في البنوك من 05إلى 10 سنوات بنسبة 68.8% تليها نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم في البنك أقل من 05 سنوات بنسبة تقدر ب 25%، أما أقل نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم من 10إلى 15 سنة قدرت بنسبة 6.3%.

5- وسائل الدفع الالكتروني المتوفرة في البنك: من خلال الجدول رقم(03-05) سوف نتعرف على وسائل الدفع الالكترونية المتوفرة لدى الوكالة البنكية.

الجدول رقم (03-05): توزيع مفردات العينة وفق متغير وسائل الدفع الإلكتروني المتوفرة في البنك.

البطاقات البنكية	التكرار	النسبة
CIB classique-CIBGOLD-cheque électronique	16	100
VISA CARTE	00	00
المجموع	16	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الاستبيان.

الشكل رقم(03-07): توزيع مفردات العينة وفق متغيروسائل الدفع الإلكتروني المتوفرة في البنك

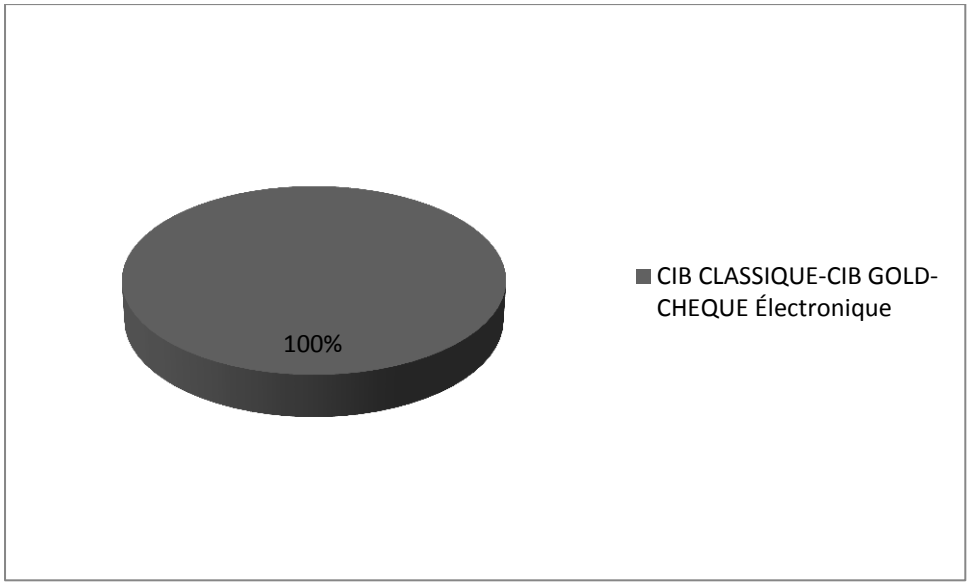

6- عدد الدورات التدريبية التي قمت بها فيما يخص المعاملات الالكترونية: من خلال الجدول رقم(03-06) سوف نتعرف على عدد الدورات التي قام بها الموظف فيما يخص المعاملات الالكترونية.

الجدول رقم(03-06): توزيع مفردات العينة وفق متغير عدد الدورات فيما يخص المعاملات المصرفية الإلكترونية.

الدورات	التكرارات	النسبة
دورتان	2	12.5
أكثر من 3 دورات	14	87.5
المجموع	**16**	**%100**

المصدر: من إعدادالطالبتينبناءاً على مخرجات برنامجSPSS.

الشكل رقم(03-08) يبين نسب الدورات فيما يخص المعاملات المصرفية الالكترونية

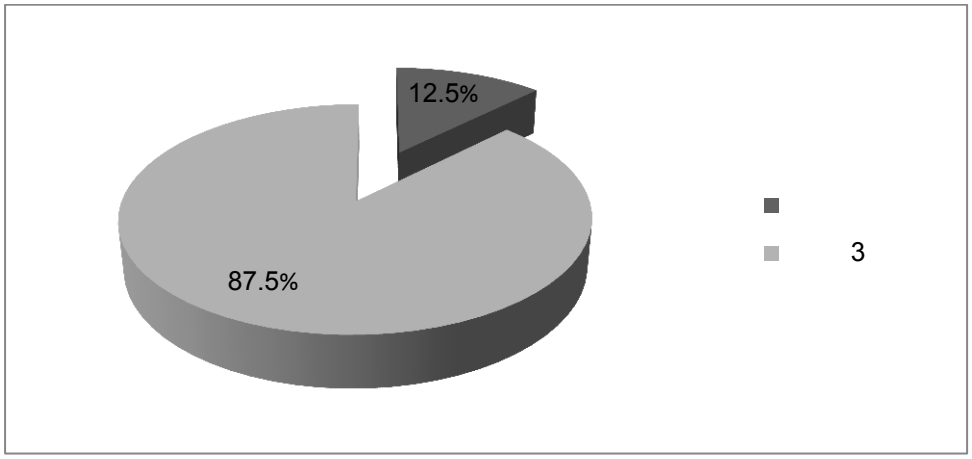

المصدر: منإعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (03-06).

من خلال الجدول رقم(03-06) نلاحظ أن أغلبية الموظفين قاموا ب 03 دورات و أكثر بنسبة تقدر ب 87.5% أما باقي مفردات العينة قاموا بدورتين بنسبة تقدر ب 12.5%، وهذا يعود إلى حداثة هذا النوع من المعاملات في الجزائر.

ثانيا: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان:

1- أدوات التحليل الإحصائي المستعمل: بعد تفريغ الاستمارة وترميز البيانات وإدخالهاللحاسوب باستعمال برمجة spss حيث كانت كل فقرة من أبعاد الدراسة وفق أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (03-07): أسلوب ليكارت الخماسي

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر:من إعداد الطالبتين.

وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان نوجزها فيما يلي:

αكرونباخ لمعرفة مدى ثبات وصدق البيانات من خلال برنامجspss.

التكرارات: وتم حسابها من خلال برنامجspss.

النسب المئوية: كذلك تم حسابها من خلال برنامجspss.

المتوسطات الحسابية: تم حسابها من خلال برنامجExcel، وفق المعادلة التالية:

$$- \quad \frac{\sum(\qquad)}{\sum}$$

التباين: كذلك تم حسابه من خلال برنامجExcel، وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\sum \ (\quad \bar{} \ )}{\sum}$$

الانحراف المعياري: أما الانحراف المعياري تم حسابه من قبل الطالبتين وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\sqrt{\bar{}}$$

2- تحليل نتائج الإستبيان:

أ- اختبار αكرونباخ: من أجل معرفة صدقالبيانات الواردة تم استخدام اختبار كرونباخ هذا الأخير يقيس دقة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل αكرونباخ والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (03-08) : اختبار الثبات لصحة الاستبيان.

αكرونباخ	عدد العبارات
0.343	29

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخمرتفع تساوي 0.343،وهي موجبة الإشارة كما يمكن دراسة الثبات من خلال دراسة الثبات لكل محور من المحاور.

ب- تفسير وتحليل اتجاهات مفردات العينة لمحاور الاستبيان:

من خلال الجداول التي تحصلنا عليها وبالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي، نتحصل على جداول الاتجاهات للمحاور الثلاث كالتالي:

الجدول رقم (03-09): يوضح إجابات الأسئلة ودلالتها.

المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	المستوى
من [1 ، 1.79[	غير موافق بشدة
من [1.80، 2.59[	غير موافق
من[2.60 ، 3.39[	محايد
من[3.40 ، 4.19[	موافق
من[4.20 ، 5]	موافق بشدة

المصدر:السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكترونى،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد 2،جامعة ام البواقي،الجزائر، ديسمبر 2014، ص65.

جدول رقم (03-10) التكرارات و النسب المئوية و الانحراف المعياري والتباين لفقرات المحور الأول.

المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
1-ينعكس التطور التكنولوجي في العمل البنكي على تحديث النظام المصرفي.	16	0	0	0	0	5	0	0	موافق بشدة
	100	0	0	0	0				
2-عدم توفر كفاءات و خبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الالكترونية.	0	0	2	6	8	1.625	0.55	0.31	غير موافق بشدة
	0	0	12.5	37.5	50				
3-إدخال الخدمات المصرفية الحديثة يساهم في تحسين الخدمة المصرفية و تفعيل القطاع المصرفي	16	0	0	0	0	5	0.55	0.31	موافق بشدة
	100	0	0	0	0				
4-عدم وجود تواصل إلكتروني بين البنوك الجزائرية نتج عنه صعوبة في تحويل الأموال	7	9	0	0	0	4.437	0.49	0.246	موافق بشدة
	43.8	56.3	0	0	0				
5-الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة توفر إمكانية إخراج النظام المصرفي من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.	11	5	0	0	0	4.68	0.46	0.214	موافق بشدة
	68.8	31.3	0	0	0				
6-إمكانيات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تساهم في تحسين القدرة التنافسية.	11	5	0	0	0	4.68	0.46	0.214	موافق بشدة
	68.8	31.3	0	0	0				
7-قيام البنك بالترويج و الإشهار للخدمات المصرفية الالكترونية.	7	9	0	0	0	4.437	0.49	0.246	موافق بشدة
	43.8	56.3	0	0	0				
8-التقنيات الحديثة للخدمات البنكية ساعدت المؤسسات المصرفية في تسهيل	14	2	0	0	0	4.875	0.33	0.109	موافق بشدة
	87.5	12.5	0	0	0				
9-التعامل بالتقنيات الحديثة للخدمات المصرفية دالة على مستوى التقدم و التطور الاقتصادي للمجتمع	16	0	0	0	0	5	0.55	0.31	موافق بشدة
	100	0	0	0	0				
10-زيادة نشر الوعي من قبل المصارف	12	4	0	0	0	4.75	0.43	0.18	موافق

لتثقيف العملاء بالتقنيات الحديثة.	75	25	0	0	0			7	بشدة
التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي.					4.447	0.54	0.299		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجيةSPSSوEXCEL .

من خلال الجدول رقم (03-08) نجد أن إجابات الموظفين كانت كلها عند مستوى موافق بشدة، وبالترتيب على أساس المتوسط الحسابي لفقرات التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي الجزائري حيث نجد العبارة رقم (01) ينعكس التطور التكنولوجي في العمل البنكي على تحديث النظام المصرفي، العبارة رقم (03) إدخال الخدمات المصرفية الحديثة يساهم في تحسين الخدمة المصرفية وتفعيل القطاع المصرفي الجزائري و العبارة رقم (09) التعامل بالتقنيات الحديثة للخدمات المصرفية دالة على مستوى التقدم والتطور الاقتصادي للمجتمع تحصلوا على أكبر متوسط حسابي يقدر ب5 وبانحراف معياري 0.309، حيث هذا الترتيب كان على أساس المتوسط الحسابي لإجابات الموظفين.

وعموما فإن مؤشر التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي الجزائري يقدر بـــ 4.447 وانحراف معياري يساوي 0.99 بالرجوع إلى الجدول (03-07) نجد أن القيمة المقابلة للمستوى هي موافق بشدة فإن التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

جدول رقم(03-11) التكرارات و النسب المئوية و الانحراف المعياري و التباين لفقرات المحور الثاني.

المحور	موافق بشدة	موافق		غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
11- الاستعمال المتزايد للوسائل المتطورة ساعد في تطوير الشبكات الالكترونية للدفع والسداد.	0	3	2	4	7	2.062	1.14	1.308	غير موافق
	0	18.8	12.5	25	43.8				
- المنافسة الشديدة في استخدام أفضل التكنولوجيات المصرفية المتطورة بين المصارف له الفضل في ظهور وسائل الالكترونية.	6	10	0	0	0	4.375	0.48	0.234	
	37.5	62.5	0	0	0				
13- استعمال الثورة التكنولوجية أدى إلى انتشار وسائل الدفع الالكترونية.	13	3	0	0	0	4.812	0.38	0.152	موافق بشدة
	81.3	18.8	0	0	0				
14 تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك هي الأكثر ربحية النقيض للبنوك التقليدية	0	1	4	6	5	2.062	0.89	0.808	غير موافق
	0	6.3	25	37.5	31.3				
15-. الصيرفة الالكترونية و توفيرها لوسائل الدفع الالكتروني تؤثر بالإيجاب على كفاءة و فعالية المصرف.	11	5	0	0	0	4.687	0.37	0.14	موافق بشدة
	68.8	31.3	0	0	0				
16- الوعي المصرفي لدى الفرد في استخدام وسائل الدفع الالكترونية أدى إلى تطور وسائل الدفع الحديثة.	4	8	1	3	0	3.812	1.10	1.23	موافق
	25	50	6.3	18.8	0				
17- احتلال العولمة الحيز الكبير في التطور العالمي كان سببا في ظهور وسائل الدفع الالكترونية.	14	2	0	0	0	4.875	0.31	0.10	موافق بشدة
	87.5	12.5	0	0	0				
18- حاجة البنك هي التي دفعت به	11	5	0	0	0	4.687	0.37	0.14	موافق بشدة

إلى البحث المتواصل للوسائل بديلة لتسهيل تعاملاته المصرفية.	68.8	31.3	0	0	0				
19- التقدم والتطور الاقتصادي سبب في ظهور وسائل الدفع الالكترونية.	15	1	0	0	0	4.937	0.22	0.05	موافقبشدة
	93.8	6.3	0	0	0				
عوامل انتشار وسائل الدفع الالكتروني و أثرها على عمل المصارف.						3.53	1.42	2.03	موافق

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برمجية SPSS و EXCEL.

من خلال الجدول رقم (03-09) إن إجابات الموظفين كانت أغلبها عند مستوى موافق بشدة وموافق بالترتيب على أساس المتوسط الحسابي لفقرات عوامل انتشار وسائل الدفع الالكترونية وأثرها على عمل المصارف حيث نجد العبارة (19) حصلت على أكبر متوسط حسابي يقدر بـــ 4.937، تليها العبارة رقم (17) بمتوسط حسابي 4.875، العبارة (13) بمتوسط حسابي 4.812،والعبارتين (15) و (18) بمتوسط حسابي4.687، ثم تليها العبارة رقم (12) بمتوسط حسابي4.357، العبارة رقم (16)بمتوسط حسابي يقدر بـــ 3.812، وأخيرا العبارتين (11) و(14) بمتوسط حسابي 2.062.

عموما فإن مؤشر عوامل انتشار وسائل الدفع الالكترونية وأثرها على عمل المصارف بمتوسط حسابي يقدر بـــ 3.53 وانحراف معياري مساوي 0.34 وبالرجوع إلى الجدول (03-07) نجد أن القيمة المقابلة لمستوى موافق وحسب هذا المؤشر فإن عوامل انتشار وسائل الدفع الالكترونية وأثرها على عمل المصارف هي التقدم والتطور الاقتصادي والثورة التكنولوجية بحيث تؤثر بالإيجاب على عمل المصارف.

جدول رقم(03-12)التكرارات والنسب المئوية و الانحراف المعياري والتباين لفقرات المحورالثالث.

المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
20-غالبية المؤسسات المصرفية ما زالت تمارس أعمالها تقليديا.	0	0	0	7	9	1.437	0.48	0.24	غير موافق بشدة.
	0	0	0	43.8	56.3				
21-باعتبار وسائل الدفع الالكترونية أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن BADR لا تزال في منأى عن هذه المستجدات	0	0	0	5	11	1.437 1.312	0.45	0.21	غير موافق بشدة
	0	0	0	31.3	68.8				
22-وكالة BADR تسارع في تعميم و تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية.	11	5	0	0	0	4.687	0.37	0.14	موافق بشدة
	68.8	31.8	0	0	0				
23-موظفوا BADRيهدرون طاقتهم البشرية ووقتهم في تقديم الخدمات التقليدية على عكس المتطورة.	2	4	0	1	9	2.312	1.60	2.58	غير موافق
	12.5	25	50	6.3	56.3				
24- تفضيل الزبائن للفروع التقليدية على الخدمات الالكترونية	0	1	8	4	3	2.437	0.90	0.82	غير موافق
	0	6.3	0	25	18.8				
25- البنوك الجزائرية بصفة عامة و BADR بصفة خاصة يواجهون تحديات كبيرة تتبعها تطورات عالمية لذلك فهم مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.	16	0	0	0	0	5	0	0	موافق بشدة
	100	0	56.3	0	0				
26-لايزال BADR يعاني العديد	0	0	9	2	5	2.25	0.9	0.81	غير

من المشاكل والعوائق ومن أهمها نظم الدفع الالكتروني	0	0	0	12.5	31.3			موافق
27- وكالة BADR تسارع في تعميم و تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكتروني.	16	0	0	0	0	5	0	موافق بشدة
	100	0	0	0	0			
28-قيام BADRتيسمسيلت بعمليات توعية خاصة بوسائل الدفع الالكتروني.	14	2	0	0	0	4.875	0.31	0.10	موافقبشدة
	87.5	12.5	0	0	0			
29-توفرBADR وسائل دفع الكترونية ووضع تدريبات تكوينية لتطوير مهارات العمال.	15	1	0	0	0	4.937	0.22	0.05	موافق بشدة
	93.8	6.3	0	0	0			
واقع وسائل الدفع الالكترونية في وكالة BADR تيسمسيلت.						3.396	1.55	2.43	محايد

المصدر: من إعداد الطالبتينمن برنامج EXCELو SPSS.

من خلال الجدول رقم (03-10) نجد أن أغلب إجابات الموظفين كانت متساوية في مستوى موافق بشدة وغير موافق وباعتماد الترتيب على أساس المتوسط الحسابي لفقرات محور واقع وسائل الدفع المصرفية الالكترونية في وكالة BADR تيسمسيلت حيث نجد العبارتين (25)(27) بمتوسط حسابي يقدر بـــ 5 ثم تليها العبارة (29) بمتوسط حسابي 4.937 والعبارة (28) بمتوسط حسابي 4.875 ثم العبارة (22) بمتوسط حسابي 4.687 أما العبارات (23، 24، 26) تحصلوا على متوسط حسابي يقدر بـــ2.312، 2.43 و2.25 على التوالي.

عموما فإن مؤشر واقع وسائل الدفع الالكترونية في وكالة BADR تيسمسيلت ذو متوسط حسابي يقدر بـــ 3.396 وبالرجوع إلى جدول (03-07)نجد أن القيمة المقابلة لمستوى محايد.

خلاصة

من خلال هذا الفصل أبرزنا الدور الذي تساهمه وسائل الدفع الالكترونية في تحديث النظام المصرفي الجزائري بوكالة BADR تيسمسيلت حيث قمنا باعتماد أسلوب الاستبيان الذي من خلال تم إعداد مجموعة من الفقرات تتناسب مع محاور دور وسائل الدفع الالكتروني في تحديث النظام المصرفي الجزائري والتي شملت 16 موظف بالوكالة.

ذلك باعتماد برمجية وبعد القيام بالدراسة الاحصائية لبيانات الاستبيان و SPSS وEXCEL واستخدام الأدوات الاحصائية اللازمة للتحليل وجدنا أن موظفوا الوكالة يؤكدون أن التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي الجزائري، وأن التقدم والتطور التكنولوجي أثر إيجابيا وأدى الى انتشار وسائل الدفع الالكترونية، أما واقع هذه الأخيرة في وكالة BADR لا يزال يحتاج الى سلسلة من التطورات والاصلاحات.

خـــــاتـــــمـــــة

خاتمة:

يواجه النظام المصرفي الجزائري العديد من التحديات والمتغيرات العالمية، وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وجدت الجزائر نفسها في وضع بالغ الحساسية لمواكبة هذه التطورات، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات، واعتبر القطاع المصرفي العامل الأساسي لمسايرة التغيرات التي تحدث في العالم خاصة في كيفية مسايرة وسائل الدفع الالكترونية باعتبارها ركنا حيويا في تحديث النظام المصرفي الجزائري.

حيث نجد أن النظام المصرفي في الجزائر قطع شوطا كبيرا في مجال التقنية المصرفية وعمل على تطوير وسائل الدفع لتلبي حاجة الدولة وقطاعات المجتمع الأخرى.

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا أهمية وسائل الدفع المتطورة في تحديث البنوك بصفة عامة و بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة في تطوير مستمر من أجل إنجاح هذه الوظيفة وتوفير الظروف الملائمة للالتحاق بركب الدول المجاورة وباقي الدول الرائدة في هذا المجال، ومن منطلق ذلك يمكننا وضع مجموعة من النتائج العامة الخاصة بموضوع الدراسة ليتم بعد ذلك اقتراح بعض الحلول:

التطور التكنولوجي مصدرا أساسيا وهاما في تحديث النظام المصرفي الجزائري،وذلك لكون وجود تكنولوجيا مصرفية متطورة من شأنه أن يساعد على تحديث النظام المصرفي، بحيث تم التأكد من صحة هذه الفرضية.

استعمال ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل المصرفي أدت إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية،بحيث أفضت الثورة التكنولوجية العديد من الابتكارات في وسائل الدفع حيث تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني من أحدث الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدما ايجابيا سواء في النظام المصرفي الجزائري أو لصالح الزبائن من خلال إجراء معاملاتهم المصرفية في مترلهم وفي أي وقت، وبالتالي ثبتت صحة الفرضية.

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لازال يعتمد على الطرق التقليدية في معاملاته المصرفية، فقد تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر من أهم رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر فقد قطع شوطا كبيرا في مجال الاتصالات، إلا أنه لا يزال يواجه تطورات عالمية لذلك فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.

النتائج:

1– سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل دفع متطورة والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنيت.

2– إدراك البنوك الجزائرية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة حتمية تحسين خدماتها وإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى المعاملات .

3– غياب الثقافة المصرفية التي من شأنها أن تشجع العميل على استعمال البطاقات البنكية.

4– نقص الوعي الكافيللعاملينبمنافع النظام المصرفي الالكتروني.

5– تكنولوجيا الاعلام والاتصال تعتبر القاعدة الأساسية للتحسين الفعال في مجالات الدفع سواء في الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو كالجزائر.

6– بدأت الجزائر تتبعالخطوات الصحيحة نحو تحديث وسائل الدفع، لكن الأمر لم ينته هنا بل عليها القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال.

7– ظهور طرق دفع وسداد جديدة تمثلت في البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، البطاقات الذكية و المحافظ الالكترونية ...الخ، كل هذه الوسائل تعتبر نمطا متطورا في تسهيل المعاملات المصرفية.

الاقتراحات:

1– إلزامية تحقيق اقتصاد متطور يتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

2– الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر لتكوين موارد بشرية مؤهلة علميا وعمليا.

3– يعتبر النظام المصرفي قطاعا حساسا داخل أي اقتصاد، لذا فعليه أن يطور من التقنيات الحديثة لأداء و تطور النشاطات البنكية، وعليه فإن أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل.

4– عدم توقف الجزائر عند البطاقات فحسب بل لابد عليها خوض تجربة الوسائل الأخرى كالنقود الالكترونية مثلا نظرا لأهميتها خاصة في عالم التجارة الالكترونية.

5– توعية المواطنين وتعزيز الثقة لفكرة وسائل الدفع المتطورة وتشجيعهم على التعامل بها.

6- توزيع آلات السحب عبر أهم المحطات والنقاط في المناطق، لأن معظم هذه الآلات موجودة على واجهة البنك.

7-تقديم تحفيزات مالية لتشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية.

آفاق الدراسة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة بأن هناك جوانب هامة جديرة بالبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها في الدراسة والتحليل في المستقبل:

1- دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز نشاط الاقتصاد المعرفي.

2-دور وسائل الدفع في تشجيع التجارة الالكترونية.

3- آليات حماية وسائل الدفع الالكترونية.

4- أثر التكنولوجيا المتطورة على المصارف الجزائرية.

قائمة
المراجع

الكتب:

1- أنس البكري، د وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**،دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2- باسم احمد المبيضيين، **التجارة الالكترونية**، دار جليس الامان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2009.

3- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

4- بسام الحجار، ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

5- خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية من منظور تقني تجاري إداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2008.

6- زهير بشنق، العمليات المصرفية الالكترونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006.

7- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود و البنوك**،دار الفكر، المملكة الأردنية الهامشية ،عمان 2010.

8- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، عمان،2010.

9- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

10- ضياء مجيد, **اقتصاديات النقود والبنوك**, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005.

11- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

12- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الاسكندرية2013.

13- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14- فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013.

15- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الاردن، 2006.

16- مبروك حسين، **المدونة النقدية والمالية الجزائرية**، دار الهومة،الجزائر، 2004.

17- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية و المصرفية المجلد الرابع عمليات البنوك – دراسة مقارنة** – دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

18- محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014.

19- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2009.

20- نادية فضيل، **الأوراق التجارية في القانون التجاري**، الطبعة الحادية عشر، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2006.

21- نضال سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2010.

المذكرات والرسائل:

1- آسيا قاسيمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015.

2- بركان أمينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014.

3- بطاهر علي، **اصلاحاتالنظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2006.

4- بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية**، دراسة قياسية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر، 2015.

5- حياة نجار، **– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،

6- حياة نجار، **– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

7- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005.

8- احمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالةالجمهورية اليمنية 1990-2003**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006.

9- إكن لونيس، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر-03-، 2011.

10- بلوافي محمد، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2006.

11- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، سنة 2009.

12- بورزق ابراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA**، رسالة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

13- رشيد علام، **عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، المملكة المتحدة - بريطانيا -، 2010.

14- زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2009.

15- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية **السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاحالاقتصادي**، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2012.

16- شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010.

17- واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، رسالة ماجستير، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي- وزو، 2011.

الملتقيات والمؤتمرات و المطبوعات:

1- بابا عبد القادر، **السياسةالنقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية**، الملتقى الوطني بشار حول السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، جامعة مستغانم، كلية العلوم التجارية و الحقوق، 29-03-2017،

2- بقبق ليلى أسمهان، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساته على فعالية السياسة النقدية**، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،/201.

3- بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة، **واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"**،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و27 أفريل 2011.

4- حميد فشيت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل 2011.

5- شعبان فرج، **العمليات المصرفية و إدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014.

6- صالح الياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يومي 26-27افريل/2011.

7- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 08-09 مارس 2005.

8- مفتاح صالح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات** ، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 09/08 مارس 2005.

9- منصوري الزين، **وسائل و أنظمة الدفع والسداد الالكتروني**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية – جامعة خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل2011.

10- وفاء شيعاوي، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**، ملخص محاضرات الأوراق التجارية في القانون التجاري الجزائري، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية قسم العلوم القانونية والادارية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2010

المجلات:

1- عجة الجيلالي، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 04، شلف ، الجزائر.

2- غسان فاروق غندور، **طرائق السداد الالكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، العدد الأول، المجلد 28، دمشق،09، 03، 2011.

3- ممدوح بن رشيد الرشيد العنزي، **الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكتروني من التزوير، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب**، العدد 62، المجلد 31، الرياض، 2015.

4- نور عقيل طاهر، **النقود الالكترونية أحد وسائل الدفع الالكتروني. مجلة رسالة الحقوق**، العدد الأول، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2012.

المواد القانونية:

1- المادة 113، **قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 افريل 1990**، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد27، بتاريخ 18 افريل 1990.

2- المادة 69 من الأمر رقم 11/03، **المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

كتب باللغة الأجنبية:

1- Jézabel COUPPY- SOUBEYRAN, **Monnaie, banques, finance**, 1er édition, Presses Universitaire de France, 2010

مواقع الانترنيت:

1- WWW.CAAR.COM.dz

2-www.SATIM-dz.com/qui-somme-nous.htm,article:QuiEst la SATIM.-

الملاحق

الملحق رقم (01): الصراف الآلي GAB

الملحق رقم (02): الطاقة البنكية الذهبية CIB GOLD

الملحق رقم (03): بطاقة الدفع CIB

الملحق رقم ( ): بيانات عن الصراف الآلي GAB

الملحق رقم (05): بطاقة بنكية CIB

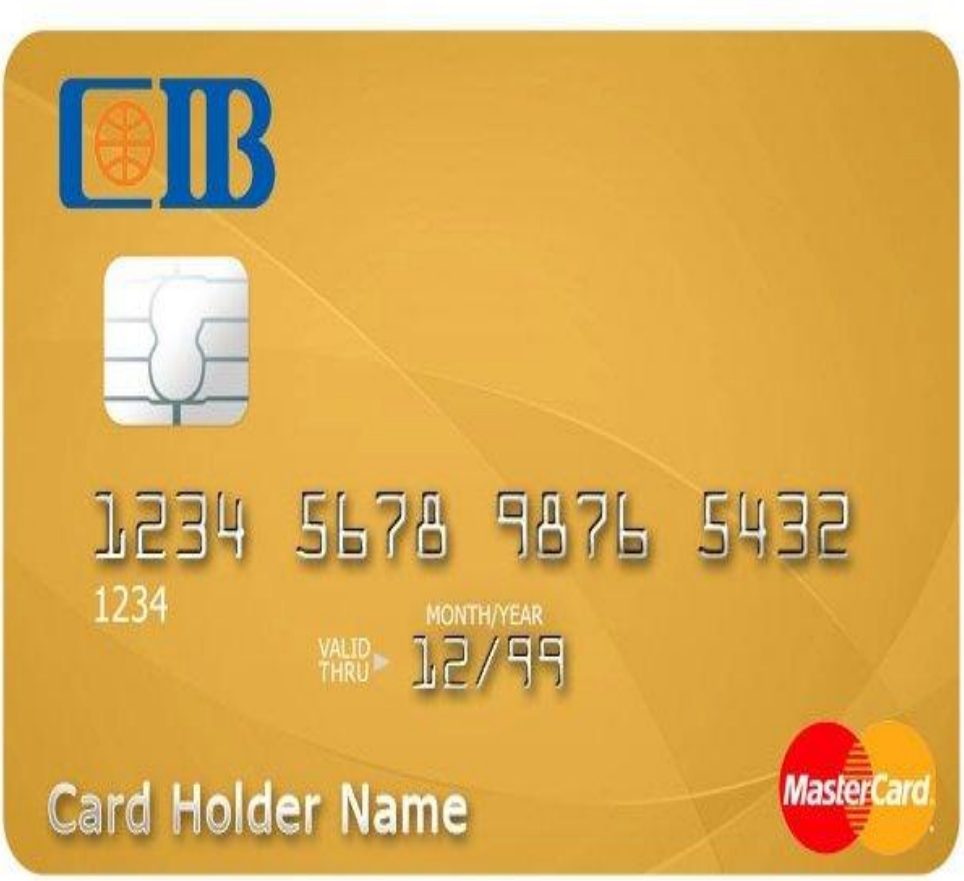

الملحق رقم (06): الصراف الآليGAB

الملحق رقم (07): الاستبيان

المركز الجامعي– أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت

معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

استبيان داخلي.

سيدي (ة) المحترم (ة)

أضع بين أيديكم استمارة الاستبانة، التي أعدت لإكمال متطلبات دراستنا بعنوان: **وسائل الدفع الإلكترونية و دورها في تحديث النظام المصرفي الجزائري دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – تيسمسيلت–**، و هو جزء من متطلبات الحصول على شهادة ماستر في علوم المالية، ثقتنا عالية باستجابتكم لفقراتنا.

ملاحظة: تستخدم معلومات هذا الاستبيان للأغراض العلمية دون الأغراض القانونية.

راجين الإجابة على الاستمارة بطريقة مباشرة و دقيقة، و ذلك لأجل الوصول إلى نتائج موضوعية، علما أن إجابتكم تعامل بشكل سري و لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم مسبقا لجهودكم و حسن تعاونكم.

يرجى وضع إشارة (×) في المربع الذي يوافق اختياركم حسب وضعية المديرية:

الجزء الأول : بيانات شخصية ووظيفية.

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. الفئة العمرية:

من 18إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐

دراسات عليا ☐ تقني سامي ☐

4. مدة العمل في نشاط البنوك:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر ☐

5. وسائل الدفع الالكترونية المتوفرة لدى البنك:

بطاقة CIB GOLD ☐ بطاقة CIB classique ☐

بطاقة VISA ☐ الشيك الالكتروني ☐

6. عدد الدورات التدريبية التي قمت بها فيما يخص المعاملات الالكترونية:

لم تجري أي دورة ☐ دورة واحدة ☐

دورتان ☐ 3 دورات و أكثر ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان.

المحور	الرقم	الفقرات	موا فق بشدة	موا فق	محايد	غير موا فق	غير موافق بشدة
التقنيات الحديثة للخدمات البنكية تعتبر ذات أهمية في تحديث النظام المصرفي.	01	ينعكس التطور التكنولوجي في العمل البنكي على تحديث النظام المصرفي.					
	02	عدم توفر كفاءات و خبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الالكترونية.					
	03	إدخال الخدمات المصرفية الحديثة يساهم في تحسين الخدمة المصرفية و تفعيل القطاع المصرفي.					
	04	عدم وجود تواصل إلكتروني بين البنوك الجزائرية نتج عنه صعوبة في تحويل الأموال.					
	05	الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة توفر إمكانية إخراج النظام المصرفي من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.					
	06	إمكانيات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تساهم في تحسين القدرة التنافسية.					
	07	قيام البنك بالترويج و الإشهار للخدمات المصرفية الالكترونية.					
	08	التقنيات الحديثة للخدمات البنكية ساعدت المؤسسات المصرفية في تسهيل معاملاتهم.					
	09	التعامل بالتقنيات الحديثة للخدمات المصرفية دالة على مستوى التقدم و التطور الاقتصادي للمجتمع.					
	10	زيادة نشر الوعي من قبل المصارف لتثقيف					

		العملاء بالتقنيات الحديثة.					
عوامل انتشار وسائل الدفع الالكتروني و أثرها على عمل المصارف.	11	رغبة العملاء المتزايدة على استعمال الوسائل المتطورة تشجع في تطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد.					
	12	المنافسة الشديدة في استخدام أفضل التكنولوجيات المصرفية المتطورة بين المصارف له الفضل في ظهور وسائل الدفع الالكترونية.					
	13	استعمال الثورة التكنولوجية أدى إلى انتشار وسائل الدفع الالكترونية.					
	14	تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك هي الأكثر ربحية النقيض للبنوك التقليدية.					
	15	الصيرفة الالكترونية و توفيرها لوسائل الدفع [redacted] المصرف.					
	16	الوعي المصرفي لدى الفرد الجزائري في استخدام وسائل الدفع الالكترونية أدى إلى تطور وسائل الدفع الحديثة.					
	17	احتلال العولمة الحيز الكبير في التطور العالمي كان سببا في ظهور وسائل الدفع الالكترونية.					
	18	حاجة البنك هي التي دفعت به إلى البحث المتواصل للوسائل بديلة لتسهيل تعاملاته المصرفية.					

	19	التقدم و التطور الاقتصادي سبب في ظهور وسائل الدفع الالكترونية.						
واقع وسائل الدفع المصرفية الالكتروني في وكالة BADR تيسمسيلت.	20	غالبية المؤسسات المصرفية ما زالت تمارس أعمالها تقليديا.						
	21	باعتبار وسائل الدفع الالكترونية أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن BADR لا تزال في منأى عن هذه المستجدات						
	22	وكالة BADR تسارع في تعميم و تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية.						
	23	موظفوBADRيهدرون طاقتهم البشرية ووقتهم في تقديم الخدمات التقليدية على عكس المتطورة.						
	24	تفضيل الزبائن للفروع التقليدية على الخدمات الالكترونية.						
	25	البنوك الجزائرية بصفة عامة وBADR بصفة خاصة يواجهون تحديات كبيرة تتبعها تطورات عالمية لذلك فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.						
	26	لا يزال BADR يعاني العديد من المشاكل و العوائق و من أهمها نظم الدفع الالكترونية.						
	27	وكالةBADR تسارع في تعميم و تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية.						
	28	قيام BADR تيسمسيلت بعمليات توعوية						

		خاصة بوسائل الدفع الالكتروني.					
	29	توفرBADR لوسائل الدفع الالكتروني و وضع تدريبات تكوينية لتطوير مهارات العمال.					

الملحق رقم (08): النتائج المستخرجة من برمجيات spss.

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		5	31.3	31.3	31.3
		11	68.8	68.8	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

العمر

			Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30	18	14	87.5	87.5	87.5
	40	31	1	6.3	6.3	93.8
	50	41	1	6.3	6.3	100.0
		Total	16	100.0	100.0	

المستوى_التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		5	31.3	31.3	31.3
		10	62.5	62.5	93.8
		1	6.3	6.3	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5	4	25.0	25.0	25.0
	10 5	11	68.8	68.8	93.8
	15 10	1	6.3	6.3	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

الدفع_الإلكتروني

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	CIB classique- CIB GOLD-cheque éléctronique	16	100.0	100.0	100.0

دورات_تدريبية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		2	12.5	12.5	12.5
		14	87.5	87.5	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

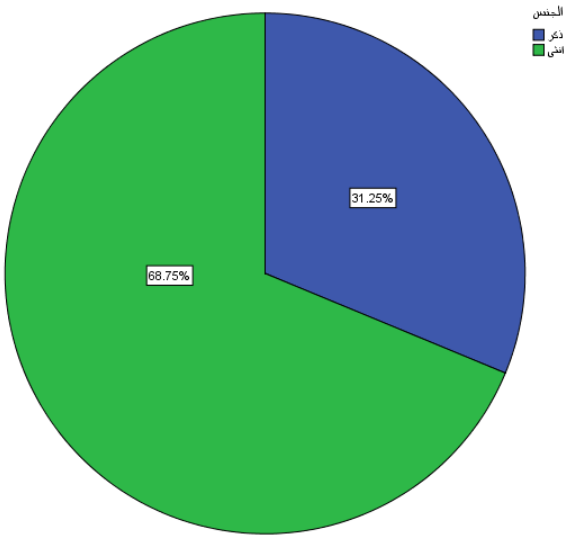

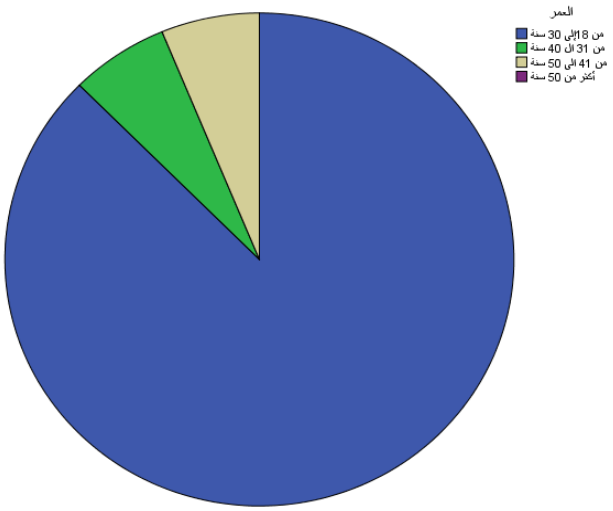
العمر
من 18إلى 30 سنة
من 31 الى 40 سنة
من 41 الى 50 سنة
أكثر من 50 سنة

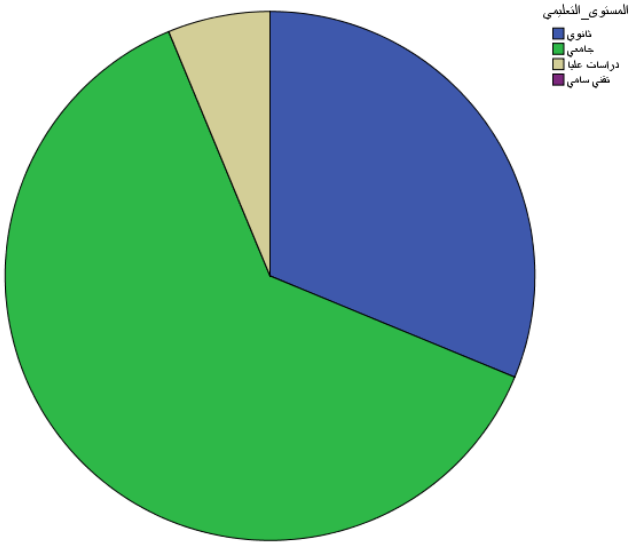
المستوى_التعليمي
ثانوي
جامعي
دراسات عليا
تقني سامي

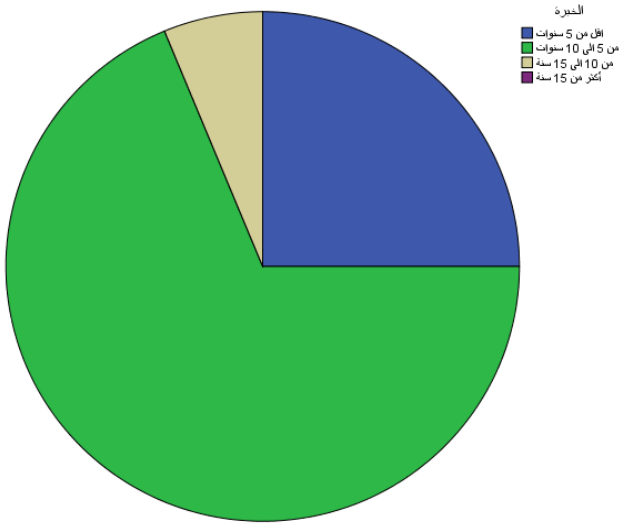
الخبرة
اقل من 5 سنوات
من 5 الى 10 سنوات
من 10 الى 15 سنة
أكثر من 15 سنة

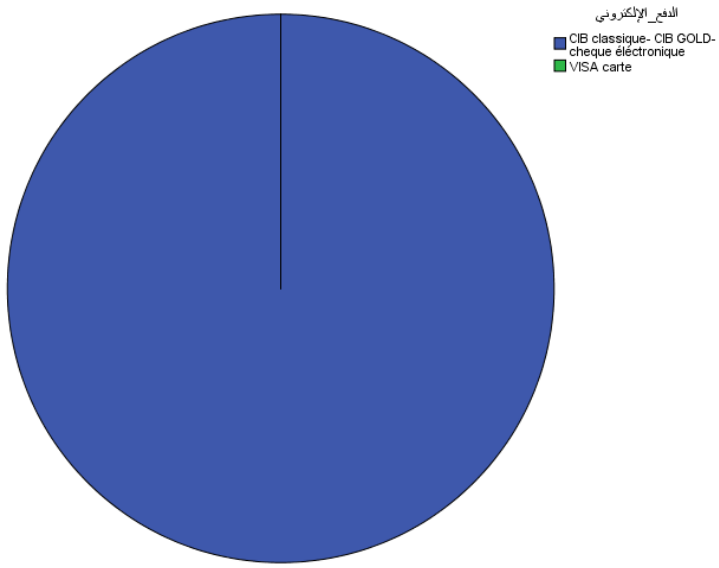

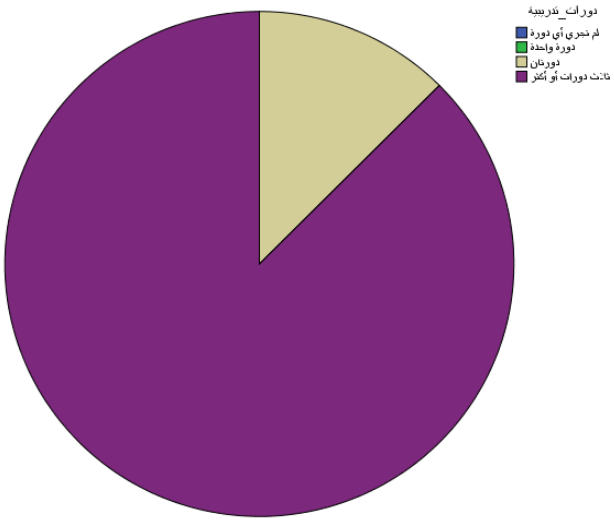

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.343	29

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
-.571-	10

a. La valeur est négative en raison d'une covariance moyenne négative parmi les éléments. Par conséquent, les hypothèses du modèle de fiabilité ne sont pas respectées. Vous pouvez vérifier les codages des éléments.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
-1.400-	9

a. La valeur est négative en raison d'une covariance moyenne négative parmi les éléments. Par conséquent, les hypothèses du modèle de fiabilité ne sont pas respectées. Vous pouvez vérifier les codages des éléments.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.686	10

س1

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	16	100.0	100.0	100.0

س2

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	12.5	12.5	12.5
	6	37.5	37.5	50.0
	8	50.0	50.0	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س3

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	16	100.0	100.0	100.0

س4

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	7	43.8	43.8	43.8
	9	56.3	56.3	100.0

س5

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	11	68.8	68.8	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س6

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	11	68.8	68.8	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س7

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	7	43.8	43.8	43.8
	9	56.3	56.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س8

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	14	87.5	87.5	87.5
	2	12.5	12.5	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س9

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	16	100.0	100.0	100.0

س10

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	12	75.0	75.0	75.0
	4	25.0	25.0	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س11

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3	18.8	18.8	18.8
	2	12.5	12.5	31.3
	4	25.0	25.0	56.3
	7	43.8	43.8	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س12

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	6	37.5	37.5	37.5
	10	62.5	62.5	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س13

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	13	81.3	81.3	81.3
	3	18.8	18.8	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س14

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6.3	6.3	6.3
	4	25.0	25.0	31.3
	6	37.5	37.5	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س15

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	11	68.8	68.8	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س16

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	4	25.0	25.0	25.0
	8	50.0	50.0	75.0
	1	6.3	6.3	81.3

	3	18.8	18.8	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س17

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	14	87.5	87.5	87.5
Valide	2	12.5	12.5	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س18

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	11	68.8	68.8	68.8
Valide	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س19

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	15	93.8	93.8	93.8
Valide	1	6.3	6.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س20

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	7	43.8	43.8	43.8
Valide	9	56.3	56.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س21

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	5	31.3	31.3	31.3
Valide	11	68.8	68.8	100.0

Total	16	100.0	100.0	

س22

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	11	68.8	68.8	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س23

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	12.5	12.5	12.5
	4	25.0	25.0	37.5
	1	6.3	6.3	43.8
	9	56.3	56.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س24

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6.3	6.3	6.3
	8	50.0	50.0	56.3
	4	25.0	25.0	81.3
	3	18.8	18.8	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س25

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	16	100.0	100.0	100.0

س26

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	9	56.3	56.3	56.3

	2	12.5	12.5	68.8
	5	31.3	31.3	100.0
Total	16	100.0	100.0	

س27

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	16	100.0	100.0	100.0

س28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		14	87.5	87.5	87.5
		2	12.5	12.5	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

س29

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		15	93.8	93.8	93.8
		1	6.3	6.3	100.0
	Total	16	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
1	16	1.0000	.00000
2	16	4.3750	.71880
3	16	1.0000	.00000
4	16	1.5625	.51235
5	16	1.3125	.47871
6	16	1.3125	.47871
7	16	1.5625	.51235
8	16	1.1250	.34157
9	16	1.0000	.00000
10	16	1.2500	.44721
11	16	3.9375	1.18145
12	16	1.6250	.50000
13	16	1.1875	.40311
14	16	3.9375	.92871
15	16	1.3125	.47871
16	16	2.1875	1.04682
17	16	1.1250	.34157
18	16	1.3125	.47871
19	16	1.0625	.25000

20	16	4.5625	.51235
21	16	4.6875	.47871
22	16	1.3125	.47871
23	16	3.6875	1.66208
24	16	3.5625	.89209
25	16	1.0000	.00000
26	16	3.7500	.93095
27	16	1.0000	.00000
28	16	1.1250	.34157
29	16	1.0625	.25000
	16	1.5500	.10954
	16	1.9653	.15565
	16	2.5750	.37327
N valide (listwise)	16		

Corrélations

Corrélation de Pearson	1	-.369-	-.163-
Sig. (bilatérale)		.159	.546
N	16	16	16
Corrélation de Pearson	-.369-	1	.252
Sig. (bilatérale)	.159		.347
N	16	16	16
Corrélation de Pearson	-.163-	.252	1
Sig. (bilatérale)	.546	.347	
N	16	16	16